النقد اللغوى
فى كتاب الدلائل فى غريب الحديث
للقاسم بن ثابت السرقسطى (ت ٣٠٢ هـ)

الدكتور
جابر على السيد سليم
مدرس أصول اللغة فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى جعل اختلاف الألسنة بين بنى الإنسان إحدى آياته ، ودلائل قدرته ، وخص العربية بمزيد من فضله حين أنزل كتابه العزيز بها ، وبلسان قومها ، والصلاة والسلام على من ألهمه ربه سر البيان فخاطب العرب قاطبة بما لهم من لغات ولهجات ، فكان ذلك إحدى معجزات بيانه ، ودلائل رسالته الخالدة ، فاللهم – صلى الله عليه وسلم – عليه وعلى آله وأصحابه ، ومن اقتدى بسنته إلى يوم الدين .

وبعد

فلم يبلغ قوم فى الحفاظ على لغتهم والتفانى فى خدمتها والحرص على نقائها ما بلغه العرب ، فحين التوت الألسنة بمخالطة الأعاجم دفعت الغيرة على اللغة للمسارعة بوضع القواعد التى تحمى الألسنة من الخطأ ، فرصد العلماء الانحراف اللغوى الذى طرأ على الفصحى ، وتعجل بعضهم فى تخطئة وتصويب ما رصدوه ، وتباينت وجهات نظرهم فى ذلك بين متشدد ومتساهل .

ولكن " ينبغى لمن يضع نفسه فى موضع الناقد اللغوى – بل يجب عليه – أن يتسلح بسلاح آخر فوق غيرته على الفصحى وحرصه عليه ، وينبغى أن تتوفر لديه دربة على هذا السلاح وإجادة استعماله ؛ لئلا يضير أهله من حيث أراد له أن يفيد " [(١)] .

وعلى الناقد اللغوى أن يضع اللغة العربية " على الجادة الوسطى بين الجمود المانع من الحركة والتجديد والحياة النامية ، والفوضى أو الإباحية اللغوية القاتلة لخصائص اللغة المشوهة لها " [(٢)] .

---

(١) المعيار فى التخطئة والتصويب – د / عبد الفتاح سليم ص ١١ .

(٢) فقه اللغة وخصائص العربية – د / محمد المبارك ص ٣٢٤ .

وقد أسهم الحديث النبوى إسهامًا كبيرًا فى حفظ هذه اللغة العربية ولهجاتها الفصيحة ، وفى ذلك فوائد علمية أعانت وتعين الباحث على معرفة الدليل القاطع على فصاحة ما جاء مخالفًا للقواعد اللغوية والنحوية العامة [١] .

ولا غرو فقد اعتمدت كتب التصويب اللغوى على الحديث النبوى فى التخطئة والتصويب ، هذا وقد لفت نظرى عناية القاسم بن ثابت السرقسطى المتوفى (٣٠٢ هـ) بالنقد اللغوى فى كتابه الدلائل فى غريب الحديث ، ونقله عن علماء مغمورين نصوصًا فى اللحن ، وتفرده بنقل نصوص أخرى فى النقد اللغوى لأعلام مشهورة .

فكان هذا الموضوع الذى يحمل عنوانًا وهو " النقد اللغوى فى كتاب الدلائل فى غريب الحديث للقاسم بن ثابت السرقسطى ت ٣٠٢ هـ "

ومن الدوافع – أيضًا – أردت لفت الأنظار إلى أن اللغويين لم يقفوا من الحديث الشريف موقف النحاة ، بل اتخذوه حجة فى بيان صحة الألفاظ وخطئها .

وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومدخل ، وأربعة مباحث وخاتمة على النحو التالى :

أما **المقدمة** فعرضت فيها لأهمية الموضوع ، ودوافع اختيارى له ، والمنهج الذى سرت عليه .

أما **التمهيد** فاشتمل على حياة القاسم بن ثابت السرقسطى ، حيث تكلمت فيه عن اسمه وكنيته ، ومولده ، ونشأته ، وعلمه ، وأخلاقه ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ووفاته ، وعرضت فيه لموضوع الكتاب ، ومنهجه فيه ، وأهمية الكتاب .

---

(١) الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية – د / محمد ضارى حمادى ص ١١٩ .

أما **المدخل** فأومأت فيه إلى التطور المطرد للعربية على ألسنة المتكلمين ، ودفاع العلماء عن اللغة وحمايتها ، وتباين وجهات نظر علماء التصويب اللغوى بين متشدد ومتساهل ؛ لاختلاف مقاييسهم فى التخطئة والتصويب ، وذكرت المقياس الذى لابد أن يحتذى فى التخطئة والتصويب ، وعرضت لعناية كتب التصويب اللغوى بالحديث الشريف ، واهتمام علماء غريب الحديث بالتصويب اللغوى ، ثم تحدثت عن معنى اللحن ، ومظاهره ، وأشكاله ، وتحدثت عن أهمية كتب التصويب اللغوى فى الحقل اللغوى .

أما **المبحث الأول** : فعنوانه المستوى الصوتى ، حيث عرضت فيه لأمثلة اللحن فى الأصوات .

و**المبحث الثانى** : عنوانه المستوى الصرفى ، تحدثت فيه عن أمثلة اللحن فى البنية .

والمبحث الثالث :عنوانه المستوى النحوى ، تكلمت فيه عن أمثلة اللحن فى التركيب .

والمبحث الرابع : عنوانه المستوى الدلالى ، عرضت فيه لأمثلة اللحن فى الدلالة .

والخاتمة : تضمنت أهم النتائج .

هذا وقد لزمت القصد بين أقوال المتشددين والمتساهلين ، وسبيلى فى ذلك اتباع كلام العرب ، واستقراؤه فى معاجم اللغة ودواوينها ، بعد الوقوف على معظم الآراء وأدلة العلماء فى ذلك ، ثم رجحت المختار على حسب قوة الأدلة .

فإن كنت قد وفقت فيه فبفضل الله ، وإن تكن الأخرى فمن نفسى ومن الشيطان .

والله ولى التوفيق

الباحث

التمهيد

حياة القاسم بن ثابت السرقسطى

اسمه وكنيته :

هو أبو أحمد قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان ابن يحيى الحوفى السرقسطى ، من أهل سرقسطة [١] .

مولده :

ذكر ابنه ثابت أنه ولد سنة خمس وخمسين ومائتين [٢] .

نشأته وعلمه وأخلاقه :

نشأ قاسم بن ثابت فى بيت علم ، حيث كان أبوه ثابت بن حزم عالماً متفقهاً بصيراً فى الحديث ، والفقه ، والنحو ، والغريب ، والشعر ، رحل إلى المشرق مع ابنه قاسم فسمعا بمكة ، وبمصر من مشايخ كثيرين ، وسمعا أيضا بالأندلس من مشايخ كثيرين بسرقسطة [٣] .

ولم تحدثنا المصادر التى ترجمت عن تفاصيل نشأته ، ولكن كان لوالده ثابت أثر كبير فى تكوين شخصية القاسم العلمية ، فقد أشرف على تعليمه ، وصحبه للسماع من أهل بلده ، ثم من بقية علماء عصره [٤] .

وذكر الذهبى أنه كان من الأذكياء الكبار [٥] . وكان قاسم عالماً بالفقه والحديث مقدماً فى المعرفة بالغريب والنحو والشعر ورعاً ناسكاً مجاب الدعوة [٦] .

---

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى ١ / ٣٦١ .

(٢) تاريخ علماء الأندلس ١ / ٣٦١ .

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١ / ١٢ .

(٤) ينظر : كتاب الدلائل فى غريب الحديث للقاسم بن ثابت مقدمة المحقق ١ / ٢٣ .

(٥) ينظر : تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٦٩ .

(٦) ينظر : الديباج المذهب لابن فرحون ١ / ٢٢٣ ، وتاريخ علماء الأندلس ١ / ٣٦١ .

شيوخه :

أخذ القاسم بن ثابت العلم عن كثير من علماء الحديث واللغة فى سرقسطة وقرطبة ، ومصر ومكة ، منهم أبوه فقد تتلمذ على يده ، وسمع بمصر إبراهيم بن حميد بن العلاء الكلابزى ، والنسائى والبزار ، وسمع بالأندلس من الخشنى ، ومحمد بن عبد الله الغازى القرطبى ، وسمع بمكة من هارون بن زكريا الهجرى ، ومحمد بن على الصائغ المكى[(١)] . وغيرهم كثيرون .

تلاميذه :

لم تفصح المصادر إلا عن اثنين من تلامذته ، وهما :

١ - ابنه ثابت بن قاسم بن ثابت بن حزم ، حيث روى عنه كتاب الدلائل فى غريب الحديث [(٢)] .

٢ - أبو العاص الحكم بن عبد الرحمن بن محمد الأموى المروانى ، أمير المؤمنين بالأندلس ، أجاز له قاسم بن ثابت كتاب الدلائل فى غريب الحديث ، وتوفى سنة ٣٦٦ هـ [(٣)] .

مؤلفاته :

اشتهر القاسم بن ثابت بكتابه الدلائل فى غريب الحديث ، ولم تذكر المصادر التى ترجمت له غير هذا الكتاب [(٤)] .

---

(١) ينظر : تاريخ علماء الأندلس ١ / ٣٦٠ ، ومعجم الأدباء ٥/ ٥٧٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ ، والدلائل فى غريب الحديث مقدمة المحقق ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) ينظر : التكملة لكتاب الصلة ٤ / ١١٠ ، ومعجم الأدباء ٤ / ٥٨١ .

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء ٨ / ٢٦٩ ، ٢٧١ .

(٤) ينظر : تاريخ علماء الأندلس ١ / ٣٦٠ ، ومعجم الأدباء ٥ / ٥٧٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ .

وفاته :

توفى القاسم بن ثابت فى سرقسطة فى شوال سنة اثنين وثلاث مائة ، وقد مات قبل إتمام كتاب الدلائل ، فأكمله أبوه ثابت [١] .

موضوع الكتاب :

كتاب الدلائل فى غريب الحديث للقاسم بن ثابت من مصنفات غريب الحديث التى ألفت فى وقت مبكر يقول ابن فرحون : " كتاب الدلائل فى شرح ما أغفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث وناهيك به اتقاناً وكان الذى ابتدأه ابنه قاسم فمات قبل اكتماله فتممه أبوه . قال أبو على القالى : ما أعلم أنه وضع بالأندلس مثل كتاب الدلائل "[٢] .

هذا وقد فقدت مقدمة الكتاب مع ما فقد من أول الكتاب ، فإنه جاء فى تضاعيف الكتاب ما يوضح أن كتابه ذيل وتتميم لعمل أبى عبيد وابن قتيبة كما صرح بذلك العلماء [٣] .

منهجه فى الكتاب :

حذا القاسم بن ثابت حذو أبى عبيد وابن قتيبة والتزم طريقتها فى الترتيب والتنظيم ، فبدأ بأحاديث النبى – صلى الله عليه وسلم – ثم قفاها بأحاديث الصحابة ، ثم أثار التابعين وأتباعهم ، مع ذكر إسناد كل حديث أو أثر .

وعنى المؤلف عناية خاصة بذكر ما يفسره شيوخه أو غيرهم من الرواة للألفاظ الغريبة ، وقد يقرهم على ذلك أو يتعقبهم ، وفصل المؤلف القول فى توضيح الألفاظ التى تحتمل أكثر من وجه وبين المأخذ اللغوى فى ذلك ، وعنى المؤلف ببيان

---

(١) ينظر : تاريخ علماء الأندلس ١ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) الديباج المذهب ١ / ١٠٢ ، وينظر : معجم البلدان ٣ / ٢١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٥٦٣ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث مقدمة المحقق ٤٧ .

أوهام المحدثين وتصحيفهم [١]. وقد نبه المؤلف فى مواضع على الأخطاء والأغلاط ، وعرض بعض المسائل النحوية والتصريفية ، وألمح إلى ذكر فنون من علوم اللغة فأشار فى مناسبات مختلفة للترادف والاشتراك والتضاد ، والفصيح والنوادر ولغات العرب [٢]، وأولع بالاشتقاق .

هذا وقد لفت نظرى عناية القاسم بن ثابت بالنقد اللغوى فى كتابه فيممت وجهى شطره لأدرس النقد اللغوى فى كتابه ، لأتعرف على منهج القاسم بن ثابت فى التخطئة والتصويب .

أهمية الكتاب :

تكمن أهمية الكتاب فى تأليفه فى وقت مبكر ، وقد حفظ هذا الكتاب مادة لغوية واسعة معظمها بالأسانيد عن عدد من أئمة اللغة أمثال ابن الأعرابى ، وابن السكيت ، والأصمعى ، وأبى زيد ، وأبى عبيدة ، وأبى حاتم السجستانى ، بل قد نقل القاسم بن ثابت عن هؤلاء نصوصاً انفرد بها ولم ينقلها أحد غيره .

إن كتاب الدلائل بالنسبة لكتب الغريب ومعاجم اللغة خزانة لم تفتح ، ومعارف لم يطلع عليها ، وكنز لم يستخرج حيث لم يتيسر للمصنفين فى الغريب – فيما ظهر لى – الاطلاع على كتاب الدلائل بدءاً من الخطابى (ت ٣٨٨ هـ) وانتهاءً بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ، ولم يطلع عليه أيضاً أصحاب المعاجم من الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) إلى مرتضى الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ) ، ونتيجة لعدم اطلاع المصنفين فى الغريب بعد المؤلف على الكتاب ، انفرد بمواد كثيرة لا توجد عند غيره[٣] وفى الكتاب نظرات ثاقبة فى أصول اللغة ، وفقهها .

---

(١) ينظر : الدلائل فى غريب الحديث مقدمة المحقق ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٨ .

(٢) ينظر : الدلائل فى غريب الحديث مقدمة المحقق ٦١ ، ٦٢ .

(٣) ينظر : الدلائل فى غريب الحديث مقدمة المحقق ٩٠ ، ٩١ .

مدخل

اتسعت رقعة البلاد الاسلامية ، ودخل فى الإسلام كثيرون ، واختلط العرب بغيرهم من الشعوب التى دخلت فى دين الله ، فنشأ الانحراف اللغوى . وحيث إن اللغة ظاهرة اجتماعية فإنها حينئذ " عرضة للتطور المطرد فى مختلف عناصرها : أصواتها ، وقواعدها ، ومتنها ، ودلالتها ؛ وأن تطورها هذا لا يجرى تبعاً للأهواء والمصادفات ، لا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدى إليه ، فليس فى قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، ومهما بذلوا قوة فى محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف ، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال وتسير فى السبيل التى تريدها على السير بها فى سنن التطور والارتقاء الطبيعيين "[(١)] . فاللغة تتطور على ألسنة المتكلمين ، مما دفع العلماء للاضطلاع بحماية اللغة العربية فأخذوا ينقدون ما يقع على ألسنة الناس ، يصححون ويخطئون ، واضطربت أحكامهم بين الصحة والخطأ ؛ لاختلاف مقاييسهم ، ومعاييرهم فى النقد اللغوى بين متساهل ومتشدد .

ودفعت الغيرة هؤلاء العلماء للذب عن اللغة العربية وحمايتها ، فكانت أحكامهم على عجلة ، دون تأنٍ واستقراء لكلام العرب ، فأخذوا يقيسون على الكثير الغالب ، ويتركون القليل النادر ، حتى وإن جاء على لهجة ما ، بل ربما وافق قراءة قرآنية ، أو حديثاً نبوياً ، وزعموا إحاطتهم بكلام العرب ، وأضروا باللغة من حيث أرادوا نفعها.

---

(١) ينظر : اللغة والمجتمع د / عبد الواحد وافى ١٠٩ ، ١١٠ .

" ولم يصدروا فى ذلك عن فقه صحيح للعربية ، ولا فهم واع لقواعد نحوها ، فوقفوا عند نصوص المعاجم ، لا عند نظام اللغة ، ووراء الشواهد دون القواعد فحرموا حلالاً ومنعوا مباحاً " [١].

ويلاحظ " أن كلمة القدامى لم تتفق على القول باللحن فى كل الأمثلة التى روى فيها اللحن ، فهناك وجهات مختلفة ، وبعضها يشير إلى ما فى بعض الأمثلة من سمات التطور .. ولكن النظرة العامة فى موقف القدامى من اللحن ، أنهم أخرجوه عن دائرة الفصحى وذموه " [٢].

وقد تباينت آراء العلماء فى أمثلة اللحن التى رصدوها ، فقد عدها بعضهم لحناً ، وجعلها بعضهم الآخر من صميم الفصحى " ولعل هذا يدل على أنه ليس كل ما نطق به العامة ، أو استعملوه استعمالا معيناً خارجًا عن الفصحى ، فقد ينطق هؤلاء بما تقرره الفصحى "[٣] .

ولا بد لنا أن نلتمس لهؤلاء العلماء العذر فيما صنعوه ؛ لأن هدفهم حماية اللغة وديدنهم حفظها ولكن " نحن لا نشك فى أن حماية اللغة من أهم واجبات الناقد اللغوى ، لأن التفريط فيها ، وفتح الباب على مصراعيه أمام عوامل التغير معناه القضاء على اللغة ، إلا أن الحماية لا تتسم بتحجير اللغة ، وتجميدها ، وإنما تتم بضرب من المحافظة المعقولة "[٤] .

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية د / محمد البارك ٣٢٤ .

(٢) ينظر : قضايا لغوية فى المصباح المنير للفيومى د / عبد المنعم عبد الله حسن ١٠٣ .

(٣) قضايا لغوية فى المصباح المنير للفيومى ١٠١ ، ١٠٢ .

(٤) النقد اللغوى بين التحرر والجمود د / نعمة نعيم العزاوى ٦٢ بتصرف .

وثمة شيء آخر نلحظه فى كتب التصويب اللغوى ، ألا وهو تشابه مادة هذه الكتب ، فالناظر فى هذه الكتب يرى " أن من أصحاب الكتب من لم يكن له جهد كبير فى ملاحظة أخطاء عصره وبلده ، وإنما حصر همه فى جمع آراء أساتذته وتلخيصها أو شرحها ، ومن الخطأ البين أن تدرس هذه الآراء على أنها له ولعصره ولبلده " [(١)] .

وقل من العلماء من رصد الانحراف اللغوى فى عصره وبلده .

فلا بد أن تواكب كتب التصويب اللغوى أعصرها وأمكنتها ، وترصد لنا الانحرافات التى تنشأ فى زمان ومكان مؤلفيها ، ولا تكتفى بالنقل أيضاً ، كما ينبغى أن يتحرر مؤلفو كتب التصويب اللغوى وينعموا النظر فيما نقلوه وأيدوه ، ويتثبتوا فيه ، ولا يعبأوا بتخطئة من سبقهم إلا إذا توفرت لديهم دلائل يقينية تؤيدهم فى تخطئتهم ، ثم تتبع واستقراء كلام العرب فربما استعملت العرب ما منعوه . وعن اختلاف وجهات النظر بين علماء التصويب اللغوى ؛ لاختلاف مقاييسهم ، يتحدث صلاح الدين الزعبلاوى ذاكراً المقياس الذى لابد أن يحتذى فى النقد اللغوى حيث يقول : " تناول النقد اللغوى كثير من العلماء فألفوا وصنفوا لعصرهم فى المشرق والمغرب ، فراعوا بذلك المغالط الجارية فيه . وهم فى الحكم بالتصويب والتلحين متفقون تارة مختلفون أخرى .

فمنهم من يتشدد حتى لا يعتد بالرواية إلا عن العرب الأقحاح ، ولا يستشهد إلا بأشعار الجاهلية والمخضرمين ، ويقسو حتى لا يعنى من اللغات بغير العالية .

ومنهم من يتوسع فيعتد بلغات العرب جميعاً ، بل يستظهر بأشعار الإسلاميين والمولدين .

---

(١) اللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسه القسم الأول د / عبد الفتاح سليم ٢٦ .

هذا واختلاف القدماء فى كثير من المذاهب والأصول أفضى إلى تباين آرائهم فى الأحكام والفروع ، لكن الذى تلاقت عليه أقوال أكثر الأئمة أنه لا يستقيم الاحتجاج فى تقرير حكم لغوى بغير آى القرآن الكريم على القراءات حتى الشاذ منها ، والحديث الشريف ما روى فيه باللفظ أو بالمعنى ، ما لم ينبه على شذوذ الرواية أو تصحيفها أو خطئها ، وأقوال الصحابة .

أما الشعر فقد عولوا منه على أشعار الجاهليين ، ثم أشعار المخضرمين ، أما الإسلاميون فالأكثرون على صحة الاستشهاد بأشعارهم أيضاً ، أما المولدون والمحدثون فقد أخذ الأكثرون بعدم الاعتداد بشعرهم . هذا والأصل فيما يحتج به من الشعر أن يعرف قائله ، أو يرويه عربى يوثق بعربيته .

فنحن نؤثر الأخذ بما ذهب إليه ابن السيد البطليوسى[(١)] فى التعويل على التغليب ، وسترى أن الحكم بالتغليب محوج إليه فى هذا الباب ، لأن معاجم اللغة غادروا فى تأليفها مواد كثيرة وأغفلوا مواضع فى حاجة إلى بسط [(٢)].

فمعيار التغليب ينبغى أن تقوم عليه أركان النقد اللغوى .

وقد كان لاعتماد النقاد اللغويين على اختيار الأفصح دون غيره الأثر السيئ فى أحكامهم التى أصدروها ، حيث لحنوا ألفاظاً ، وصيغاً ، وتراكيب لعدم فصاحتها ، مع أنه " ليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ ؛ فقد يتركون استعمال الفصيح ؛ لاستغنائهم بفصيح آخر ، أو لعلة غير ذلك " [(٣)].

---

(١) ينظر : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب وصنيعه فى الاستشهاد على صحة إضافة (أل) إلى الضمير ١ / ٣٥ وما بعدها .

(٢) ينظر : مسالك القول فى النقد اللغوى ١٠ - ١٤ .

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه لابن دستوريه ٥٥ .

وبالغ النقاد اللغويون فى استعمال الفصيح – على حد زعمهم – حتى لقد وصفوا لغات عربية فصيحة بالقلة أو الشذوذ فثبت بعد التحقيق والتقصى براءتها من هذه الأوصاف " [١]. وذلك لاعتمادهم على كثرة الاستعمال فجعلوا ما كثر استعمالا أفصح مما عداه . " وليست الفصاحة فى كثرة الاستعمال ولا قلته .. وقد تلهج العرب القدماء بالكلمة الشاذة عن القياس ، البعيدة من الصواب ، حتى لا يتكلموا بغيرها ، ويدعوا المنقاس المطرد المختار ، ثم لا يجب لذلك أن يقال : هذا أفصح من المتروك .. ، وإنما الفصيح ما أفصح عن المعنى ، واستقام لفظه على القياس ، لا ما كثر استعماله " [٢].

ويتبين من ذلك " أن التمسك بالأفصح مبدأ يضر باللغة ، ويحرمها صيغاً وأساليب كثيرة ، ويجعلها فى نظر المتكلم وعرة الجانب ، عزيزة المنال " [٣].

هذا وتكمن خطورة اعتماد النقاد اللغويين على الأفصح فى " إنكار أوجه جائزة إن لم ترتق إلى الأفصح فلن تخطئ الفصيح بحال ، وإلى إطلاق أحكام وأوصاف ، كالضعف أو القلة ، أو الرداءة أو الشذوذ ، بلا بينة ظاهرة أو حجة ناطقة " [٤].

وكان من جراء صنيع النقاد اللغويين باعتمادهم على الأخذ بالأفصح أن " رفضت نصوص لغوية كثيرة تارة بدعوى أن المرفوض ضعيف بعيد من اللغة المأثورة ، وتارة بدعوى أنه شاذ خارج عن قياس تلك اللغة "[٥] .

---

(١) حركة التصحيح اللغوى فى العصر الحديث د / محمد ضارى حمادى ١٨٨ .

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه لابن دستوريه ٣٦ بتصرف .

(٣) النقد اللغوى بين التحرر والجمود د / نعمة رحيم العزاوى ٤٦ .

(٤) حركة التصحيح اللغوى فى العصر الحديث ١٨٣ .

(٥) حركة التصحيح اللغوى فى العصر الحديث ٢٠٤ .

وقد فات هؤلاء النقاد تتبع كلام العرب واستقراؤه ، واكتفوا بترديد عبارات من سبقهم فى التخطئة والتصويب دون مبالاة بما ينقلون ، ودون روية ، أو إعمال فكر فيما يتابعون من سبقهم فى أحكامهم لذلك فإن " استغناء بعض المحققين ببعض المراجع من كثرتها ، قد أداهم إلى المجازفة فى كثير من أقوالهم ، وأصارهم إلى كلام لا يثبت على نقد "[١] .

ولو تجلد هؤلاء النقاد فى أحكامهم ، وتمهلوا فى تخطئتهم وتصويبهم ، ودققوا النظر فى مصادر العربية لما قادهم إلى ذلك ؛ لأن " مصادر العربية الموثقة ترفض هذه الأحكام ، وتنعى على مطلقيها قلة التثبت ، وسرعة الإعلان ، ولو أنهم قد رجعوا إلى تلك المصادر عامدين إلى التحقيق قبل التسليم ، والتيقن قبل الرفض أو القبول ، لقالوا غير الذى قالوا ، ولكان لهم حكم غير الذى كان ! "[٢] .

وإن تشدد هؤلاء النقاد فى هذا المنهج قادهم إلى رفض ألفاظ وصيغ وتراكيب واستعمالات أثبت الواقع صحتها ، وارتباطها بالفصحى ارتباطاً شديداً ، كما قادهم إلى تضعيف بعضها ، وتصحيح بعضها الآخر ، وأثبت الواقع ضعف ما قد صححوه ، وقوة ما ضعفوه وتركوه .

" إن المحافظة على العربية الفصحى ، وإحلالها المنزلة اللائقة ، منهج أصيل يأخذ بالأسمى والأقوى ، ويتجنب الأضعف والأدنى . ولا ريب أن الآخذين به قد حرصوا على هذه اللغة العريقة ، وخدموا أبناءها إذ وجهوهم على تنقية لغتهم وإبعاد أقلامهم عما كان دون الأصح الأفصح من الألفاظ والأساليب . بيد أن الكثير منهم لم

---

(١) مسالك القول فى النقد اللغوى ١٦ .

(٢) حركة التصحيح اللغوى فى العصر الحديث ١٨٥ .

يستطيعوا الصبر على المنهج ، فلم يستقيموا عليه طوال الطريق ، ولم يلتزموا به على الدوام ، فأوقعهم ذلك فى رفض القوى العالى ظناً منهم أنه ضعيف واطئ ، مثلما أوقعهم فى إباحة الضعيف الواطئ ، أو إباحة الوجه الآخر الجائز ، ظناً منهم أن ذلك هو الوجه الأفصح الذى ينسجم مع المنهج المرسوم " [١] .

ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى أن كتب التصويب اللغوى قد ضمت بين دفتيها أحاديث نبوية كثيرة للاحتجاج بها فى التخطئة والتصويب .

وقد آثر د / عبد الهادى أحمد السلمون دراسة " أثر الحديث النبوى فى التصويب اللغوى " من خلال كتب التصويب اللغوى[٢] .

وقد حفلت كتب غريب الحديث بالتصويب اللغوى ؛ حفاظاً على لغة الحديث الشريف ، وحماية له من التصحيف والتحريف واللحن .

ولكن يؤخذ على بعض علماء غريب الحديث تشددهم ، ورفضهم لروايات عديدة ؛ لفرض سلطان القياس عليها ، رغم تواتر سند هذه الروايات وصحتها ، وكان عليهم أن يبحثوا عن توجيها وتسويغها ، ولكنهم خطأوها ، وأنكروها ، واتهموا رواة الحديث بالتغيير فى النقل . وقل من سوغ ما خطأوه ووجهه على العربية الصحيحة .

أما عن معنى اللحن فهو " مخالفة اللغة العربية الفصحى فى الأصوات ، أو فى الصيغ ، أو فى تركيب الجملة ، وحركات الإعراب ، أو فى دلالة الألفاظ " [٣] .

---

(١) حركة التصحيح اللغوى فى العصر الحديث ٢٠٤ .

(٢) أثر الحديث النبوى فى التصويب اللغوى المقدمة ص و .

(٣) لحن العامة والتطور اللغوى د / رمضان عبد التواب ١٣ .

وعلى هذا فاللحن يتخذ أشكالاً مختلفة ، فهو يصيب الأصوات ، والبنية ، والتراكيب والدلالة .

وظاهرة اللحن " مجال خصب لدراسة التطور اللغوى ورصده ظواهره ، وتتبع مسيرته " [١] .

وتكمن أهمية كتب التصويب اللغوى فى " تنقية اللغة ، والتوجيه على فصيح الكلام ، ومقاومة اللهجات العامية ، وفوق ذلك أنها سجل للألفاظ والمعانى المستعملة فى لهجات الخطاب فى البيئات العربية المختلفة . فعندما يتجه البحث العلمى الحديث إلى دراسة التطور التاريخى للعربية ولهجاتها ، فسيجد فى هذه الكتب المادة الأصلية لهذه الدراسة . ثم هى بعد تعطينا صورة للمجتمع العربى فى العصور والبيئات المختلفة " [٢] .

هذا وسأعرض فى هذا البحث للنقد اللغوى فى كتاب الدلائل فى غريب الحديث للقاسم بن ثابت السرقسطى المتوفى ٣٠٢ هـ .

وسأتناول مظاهر اللحن التى رصدها القاسم بن ثابت فى هذا الكتاب ، والتى اشتملت الأصوات ، والبنية ، والتركيب ، والدلالة .

---

(١) قضايا لغوية فى المصباح المنير للفيومى ٨٣ .

(٢) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د / عبد العزيز مطر ص ٨ بتصرف .

المبحث الأول
المستوى الصوتى

قد ظهر اللحن فى الأصوات ، وفيما يلى أمثلة لما ذكره قاسم بن ثابت للحن فى الأصوات :

١ - تخفيف الهمزة :

حذف الهمزة :

رِئِى : رِىّ :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث – النبى صلى الله عليه وسلم – : " إن الله تعالى لما بعثه وتبناه جعلت قريش تقول له : لعل رِيًّا أصابك "[(١)] .هكذا يقول أصحاب الحديث : لعل ريًّا ، وهذا اللفظ إنما يكون من رِىِّ الماء أو رِئْى المنظر ، وهو ما رأته العيون من حال حسنة ، قال الله تعالى : ﴿ أَحْسَنُ أَثَاثاً ورِءْياً ﴾ [(٢)] ، وأما الذى فى الحديث فإن إعرابه : " لعل رَئِياً أصابك " يقال : رَئِى على مثال رَعِى ، وهو جنى يتعرض يريه كهانة أو طباً ، يقال : مع فلان رَئِى .. قال أبو حاتم[(٣)] : والعامة تقول : معه رِئٌّ ، والصواب رَئِى ، تقديره رَعِيٌّ ، وبنو تميم يقولون : رِئِى ، قال أبو حاتم: فعيل وكل شيء فعيل ، وثانيه أحد حروف الحلق يجوز كسر أوله [(٤)] فتقول رَغِيف ،

---

(١) تفسير الطبرى ٥ / ١٦٤ ، والروض الأنف ٢ / ٤٣ .

(٢) سورة مريم ٧٤ .

(٣) لم أجد كلامه فى لحن العامة لأبى حاتم السجستانى الذى حققه وجمعه د / الغزالى محمد حامد ، فهذا مما فات الكتاب ، وأورده د / رمضان عبد التواب ضمن نصوص من لحن العامة لأبى حاتم فى كتابه لحن العامة والتطور اللغوى ١٦٠ .

(٤) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٢١٠ – ٢١٣ .

ورِغِيف ، وبَهِيمة وبِهِيمة ، وشَعِير وشِعِير ، وبَعِير وبِعِير ، وسَعِيد وسِعِيد ونحو ذلك [١] .

ينقد القاسم بن ثابت أصحاب الحديث فى قولهم " رِيًّا " ، معتمداً على الاشتقاق حيث إن الرِيِّ يكون إما من رِيِّ الماء أو من رِئْى المنظر .

ثم ينقل عن أبى حاتم نصه النفيس فى رصد لحن العامة لهذا اللفظ حيث إنهم يقولون (رِيِّ) ، والصواب رَئِى ، أو رِئِى على لهجة بنى تميم [٢] حيث يكسرون فاء فعيل إذا كانت ثانية حرفاً حلقياً .

هذا ولم يشر أصحاب كتب التصويب اللغوى إلى لحن العامة فى هذا اللفظ . ويحمد للقاسم بن ثابت رصده للحن أصحاب الحديث ، وتقويم هذا اللفظ ، كما يحمد له نقله عن أبى حاتم تلحين العامة لهذا اللفظ ؛ لتأكيد ما ذهب إليه من تلحين أصحاب الحديث .

أما عن تفسير لحن العامة للفظ (رَئِىّ) أو (رِئِىّ) .

فإنهم حذفوا الهمزة مع حركتها . حتى صار اللفظ (رِىّ) .

فقد حذفت العامة صوت الهمزة ؛ لأن الهمزة هى الصوت الوحيد من أصوات اللغة العربية الذى يلتقى الوتران الصوتيان عند نطقه التقاءً محكماً ، لا يسمح بمرور الهواء ، ثم ينفرجان فيخرج صوت له دوى ، وانفجار وفرقعة شديدة [٣] فالهمزة تحتاج

---

(١) ينظر هذين اللغتين فى : أدب الكاتب ٢٩٠ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٢٢٨ ، ٢٣٤ (رأى) ، وغريب الحديث للخطابى ٢ / ٤٤٣ ، والمحكم ١٠ / ٣٤٢ (رأى) ، والنهاية ٢ / ١٧٨ (رأى) ، واللسان ١٤ / ٢٩٨ (رأى) والتاج ٣٨ / ١٠٦ ، ١٠٧ (رأى) .

(٢) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٢١١ ، ٢١٣ بتصرف .

(٣) ينظر : اللهجات العربية نشأة وتطوراً د / عبد الغفار هلال ٢١٠ .

إلى مجهود عضلى أكثر من غيرها ؛ لأنها أبعد الأصوات مخرجاً ، ومن ثم فهى من الأصوات الثقيلة ، ولذلك خففها أصحاب الحديث ، وكذلك العامة وتخلصوا منها بحذفها ، وهذا الحذف لا مسوغ له [١].

ويذكر د / أبو السعود الفخرانى أن من أسباب خروج الرواية عن القياس : التساهل حيث يميل اللسان إلى الخفة فى أثناء النطق ، وقد يجد الفرصة أمامه سانحة لذلك فيقتصد فى الجهد العضلى ، أو يعمد إلى أمور أخرى تحقق له هذه الخفة فينشأ عن ذلك إبدال صوت بآخر أو بإدغامه أو حذفه إلخ . وهذه الخفة إن وافقت الصواب اللغوى والنظام الشائع فلا بأس بها ، وإن خالفت هذا النظام فى أحد مستوياته فإنه يحكم على ما نتج عنها بالخطأ أو الغلط أو نحو ذلك من أحكام [٢].

فالتخفيف والاقتصاد فى الجهد العضلى هو سبب جنوح أصحاب الحديث والعامة إلى حذف الهمزة ، وقد أثر هذا الحذف على البنية المقطعية للفظ . فـ (رِئِى) يحتوى على ثلاثة مقاطع فى حالة الوصل وهى كما يلى :

ر ئِىْ ىٌ

صَ ح + ص ح ص + ص ح ص مقطع قصير مفتوح ثم متوسط مغلق ثم متوسط مغلق وبعد الحذف يصير مقطعين فى حالة الوصل وهما كما يلى :

رِىْ ىٌ

ص ح ص + ص ح ص مقطع متوسط مغلق ثم متوسط مغلق .

---

(١) تحذف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف صحيح ساكن ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٩ .

(٢) ينظر : دراسات صوتية فى روايات غريب الحديث والأثر ٦٤ ، ٦٥ .

فقد حذف العامة وأصحاب الحديث مقطعًا قصيرًا مفتوحًا ، لتصبح بنية الكلمة من مقطعين بدلاً من ثلاثة مقاطع . من أجل الاقتصاد فى الجهد العضلى فى عدد المقاطع ، وللتخلص من صوت الهمزة .

٢ - الإبدال :

أولاً : الإبدال بين الأصوات الصامتة : حيث يكون التبادل بين الأصوات المتقاربة .

أ - إبدال الحاء هاء :

- حُرِدِى : هُرْدِى :

يقول القاسم بن ثابت : " وقال : يعقوب[١] :يقال غرفة محردة فيها حرادى القصب ، والواحد حُردى ، ولايقال : هُردِى " [٢].

ينقل القاسم بن ثابت عن ابن السكيت تصويبه للفظ "حردى " حيث لا يقال "هردى" بالهاء ، والعامة تقول بالهاء يقول ابن الجوزى : " وتقول للقصب المجتمع حردى بالحاء : والعامة تقول هردى[٣] . " ولكن النسفى يجيز الوجهين فيقول : " والحرادى بمنـــزلة الجائز مشدد الياء جمع حردى . بضم الحاء ؛ وهو أطراف القصب التى توضع على الحائط فى البناء ، والهرادى بالهاء وبفتحها كذلك[٤] ". ويجعل ابن دريد الكلمة معربة فيقول : " وأما الذى يسمية البصريون الحردى من

---

(١) إصلاح المنطق ٣٠٦ ، وينظر: الصحاح ٢ / ٤٦٥ (حرد) ، وتقويم اللسان لابن الجوزى ٩٤ ، واللسان ٣ / ١٤٧ (حرد) .

(٢) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٥١ .

(٣) تقويم اللسان لابن الجوزى ٩٤ .

(٤) طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية للنسفى ٢٥٥ .

القصب هو نبطى معرب " [١] . وكذا ذكر الجوهرى [٢]. ويعلق د/ عبد العزيز مطر على نص الجوهرى فيقول : " على أن هذه الكلمة معربة عن النبطية كما قال الجوهرى فربما نطقها العامة بصورتها النبطية أى بالهاء[٣] " يفترض د/ عبد العزيز مطر أن العامة نطقتها بصورتها الأصلية قبل تعريبها . ولكن الكلمة عربية ليس كما ذكرها ابن دريد حيث أوردها الخليل بالحاء والهاء حيث يقول : " والحردية : حياصة الحصيرة التى تشد على حائط من قصب عرضا تقول : حردناه تحريدا ، ويجمع على حرادى[٤] " ويقول فى موضع آخر : هرد . الهردية : قصبات ملوية مطوية تضم بطبقات الكرم يرسل عليها قضبان الكرم "[٥] . وأيد الفيومى عربيتها محتجاً بما ذكره الخليل ، وذكر الوجهين اللذين وردا فيها حيث قال : " الحردى – بضم الحاء وسكون الراء – : حزمة قصب تلقى على خشب السقف كلمة نبطية . والجمع الحرادى ، وعن الليث : أنه يقال : هردية . قال : وهى قصبات تضم ملوية بطاقات الكرم يرسل عليها قضبان الكرم ، وهذا يقتضى أن تكون الهردية عربية وقد منعها ابن السكيت وقال لا تقال هردية " [٦] .

يتضح مما سبق جواز استعمال الوجهين بالحاء والهاء معاً ، وذلك يرد ما ادعاه ابن السكيت وغيره من عامية استعمال الحردى بالهاء .

---

(١) جمهرة اللغة ١ /٥٠١ (ح ر د) تحقيق البعلبكى .

(٢) الصحاح ٤٦٥/٢ (حرد) .

(٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٤٠ .

(٤) العين ٣ / ١٨٠ (ح ر د) .

(٥) العين ٤ / ٢٣ (هـ د ر) ، وينظر : المحكم لابن سيده ٣ / ٢٥٨ (ح د ر) ، ٤ / ٢٥٥ (هـ د ر) .

(٦) المصباح المنير ١ / ١٢٨ (هرد) .

ثانياً : الإبدال بين الصوائت :

أ - إبدال الضمة فتحة :

- جُنْبُذَة : جُنْبَذة :

يقول القاسم بن ثابت حديث النبى – صلى الله عليه وسلم – فى الإسراء : " ثم عرج بى ربى حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام ، ثم أدخلت الجنة ، فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ " [(١)]، والجنبذة ما ارتفع من البناء قال يعقوب [(٢)]: هى الجنبذة – بالضم – ، والعامة تقول : جُنبَذة "[(٣)].

نقل القاسم ابن ثابت عن ابن السكيت قول العامة (جُنبَذة) بفتح الباء .

وكذا ذكر ابن قتيبة ، والجوهرى ، وابن منظور[(٤)] .

وأثبت الفيروز آبادى وجه الفتح ، إلا أنه قد ذكر أنه لحن حيث يقول : " والجُنبُذة وقد تفتح ، أو هو لحن كالقبة " [(٥)].

ويلاحظ على الفيروز آبادى تردده فى إثبات وجه الفتح ، فقد استعمل (قد) إشارة إلى تقليل الفتح ، مما يؤيد أن وجه الفتح لحن .

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الأنبياء – باب ذكر إدريس عليه السلام – ح ٣١٦٤ – ٣ / ١٢١٧ .

(٢) إصلاح المنطق ١٦٨ ، وحكى الضم فقط أيضا ابن سيده فى المحكم ٧ / ٥٩٤ (ج ن ب ذ) ، والقاضى عياض فى المشارق ١ / ١٥٥ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٢٨٧ ، وقد ضبط (جَنبَذة) بفتح الجيم والباء على لغة العامة والصواب ما أثبته .

(٤) أدب الكاتب ٣٠٥ ، والصحاح ٢ / ٥٦١ (جبذ) ، واللسان ٣ / ٤٨٢ (جنبذ) طبعة دار صادر .

(٥) القاموس المحيط ٤٢٣ (جبذ) ، وينظر تاج العروس ٩ / ٣٨١ (جبذ) طبعة الكويت .

ونقل مرتضى الزبيدى كلام الفيروز آبادى وعقب بقوله : " قلت : هو فارسى معرب ، وأصله كنبد " [١] . حيث إن الكلمة معربة من الفارسية ، وأصلها (كنبد) . ولكن ابن حجر يذكر أن أصلها (كَنبذة) بوزنه حيث يقول : إن الجنابذ شبه القباب واحدها جُنْبُذة – بالضم – ، وهو ما ارتفع من البناء منه فارسى معرب ، وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة ، والكاف ليست خالصة " [٢] . وكذا ذكر على القارى [٣] ويتبين من ذلك أن الزبيدى صحف فى الأصل الفارسى .

وعلى هذا فإن نطق العامة لـــ (جُنبَذة) بفتح الباء يرجع إلى الأصل المعرب قبل تعريبه ، فقد نطقتها العامة بصورتها الفارسية بعد إبدال الكاف الفارسية جيماً عربية .

ولا مانع من استعمال وجه الفتح فى لغة العامة ؛ لأنه يمثل أصل الكلمة .

خُصية : خِصية :

قال القاسم بن ثابت : " وقال يعقوب [٤] : يقال : فى الواحدة خُصْية وخِصية . وقال أبو عبيدة [٥] : خُصية ، ولم أسمع خِصية " [٦] .

ينقل القاسم بن ثابت عن ابن السكيت إثباته لوجهى الضم والكسر فى خاء (خصية) ، وينكر أبو عبيدة وجه الكسر . وقد أثبت الوجهين كثير من العلماء

---

(١) تاج العروس ٩ / ٣٨١ (جنبذ) .

(٢) فتح البارى ١ / ٤٦٣ .

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١٠ / ٥٦٧ .

(٤) إصلاح المنطق ١١٦ .

(٥) تهذيب اللغة للأزهرى ٧ / ٢٠٠ (خ ص ى) تحقيق محمد عوض مرعب .

(٦) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٧٨٨ .

منهم الأزهرى ، والجوهرى ، وابن سيده ، وابن هشام اللخمى ، والنووى ، وابن منظور ، والفيروز آبادى ، ومرتضى الزبيدى [١] .

وبعد إثبات هذا الجمع لوجه الكسر فلا حجة لأبى عبيدة فى إنكاره لسماع الكسر، وليس كل ما ورد فى اللغة ينبغى أن يكون سمعه أبو عبيدة ، وهذا يدل على تشدد أبى عبيدة فى تخطئة الكلام .

ب - إبدال الكسرة فتحة :

عِرْفة : عَرْفة :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث ابن مسعود – رحمه الله – وذكر المحشر " فيأتيهم – تبارك وتعالى – فيقول لهم : هل تعرفون ربكم ؟ فيقولون : سبحانه إذا اعترف لنا عرفناه " [٢] ، سمعت الهجرى [٣] بمكة ، يقول : اعترف الرجل إلى الرجل ، إذا أخبرك باسمه ، وأطلعك على شأنه ، وأنشد [٤] :

فأبد سيماك يعرفوك كما يبدون سيماهم ليعترفوا

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة ٧ / ٢٠٠ (خ ص ى) ، والصحاح ٦ / ٢٣٢٧ (خصى) ، والمحكم ٥ / ٢٤٤ (خ ص ى) ، والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ٨٧ ، وتحرير ألفاظ التنبيه ٢٩٥ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٢٩ (خصا) ، والقاموس المحيط ١٦٥١ (خصى) ، والتاج ٣٧ / ٥٥٢ (خصى) .

(٢) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير ٩ / ٣٥٤ ، والحاكم فى المستدرك ٤ / ٥٤١ .

(٣) هو أبو على هارون بن زكريا الهجرى النحوى ، عالم بالأدب ، وببلدان الجزيرة العربية ، روى عنه ثابت بن حزم السرقسطى (والد القاسم بن ثابت السرقسطى) ، صاحب كتاب النوادر المفيدة توفى نحو سنة ٣٠٠ هـ ينظر معجم الأدباء ٥ / ٥٧٩ ، والأعلام ٨ / ٦٠ .

(٤) البيت من المنسرح للشاعر درهم بن زيد بن ضبيعة وهو فى البيان والتبيين ٣ / ١٠٢ ، والأغانى ٣ / ٢٣ وعجزه (يبدون سيماهم فتعترف).

وقال أبو عبيد[١] : اعترفت القوم : سألتهم ، وأنشد قول بشر[٢] .

أسائلةٌ عميرةُ عن أبيها خلال الجيش تعترف الركابا

قال الهجرى : والاسم منه العَرْفة ، وكان ينشد[٣] :

إذا كنت ذا عَرْفة بشأنهم تعرف ذا حقهم ومن ظلما

وأنكره غير[٤] الهجرى ، وقال : هى ، عِرْفة ، بالكسر ، وذكر عن أبى زيد[٥] أنه قال:عرفتى به قديمة ، وكذلك : عِرْفاتى به قديم ، وأنا به عريف ، أى عارف"[٦] .

.

ينقل القاسم بن ثابت عن الهجرى النحوى أن الاسم من اعترف العَرْفة بفتح العين ، وأنكره غير الهجرى ، وهو أبو حاتم السجستانى ، ونقل ذلك عن أبى زيد ، ولم أقف على إنكاره بل ذكر ابن دريد نصه ولم يشر إلى إنكاره عَرْفة بالفتح حيث يقول : " وعرفت فلان معرفة وعرفاناً " .

وقال أبو حاتم : قال أبو زيد : تقول العرب عِرْفتى به قديمة بمعنى معرفتى[٧] .

---

(١) الغريب المصنف ١ / ٣٦٠ ونقل ذلك عن أبى عبيدة .

(٢) البيت لبشرين بن خازم من بحر الوافر وهو فى الغريب المصنف ٣٦٠/١ ، والتهذيب ٢٠٩/٢ (ع ر ف) .

(٣) هذا البيت من بحر المنسرح للشاعر سلمة بن الخُرشُب الأنمارى وهو فى البيان والتبيين ٣ / ٣١٣ ، ومحاضرات الأدباء ١ / ٢٤٤ .

(٤) هو أبو حاتم السجستانى ينظر : جمهرة اللغة ٢ / ٧٦٦ (ر ع ف) .

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ٧٦٦ (ر ع ف) .

(٦) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٩١١ ، ٩١٢ .

(٧) جمهرة اللغة ٢ / ٧٦٦ (ر ع ف) .

وذكر جمع من العلماء أن عِرْفة بالكسر ولم يشيروا إلى وجه الفتح منهم : ابن سيده ، وابن القطاع ، وابن منظور ، والفيومى ، ومرتضى الزبيدى ، والبغدادى [١] .

يتبين من ذلك أن وجه الفتح الذى ذكره الهجرى النحوى قد انفرد به ، ولم يقل به أحد غيره ، مما يؤكد ضعف الوجه الذى ذكره .

ويحمد للقاسم بن ثابت نقله عن الهجرى النحوى هذا الوجه ، وإن لم يشر إليه علماء التصويب اللغوى .

٣ - الحذف :

حذف الصائت القصير :

الظَّفَر : الظَّفْر :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث النبى – صلى الله عليه وسلم – الذى يرويه سمرة بن جندب ، قال : " نهانا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مرة بالليل ونحن على حفرة نازلون أن نأكل لحم الحمار الأهلى ، وكان يقول لنا : إن المسيح الدجال أعور عين الشمال ، عليها ظفرة غليظة ... " [٢] ، والظَّفَرة : جليدة تغشى العين بصر العين تنبت من تلقاء المآقى ربما قطعت ، وإن تركت غشت بصر العين ، يقال : ظُفِر فلان ، فهو مَظْفِرُ ، وقد ظَفِرت عينه فهى ظَفِرة ، إذا كانت بها ظَفَرة ، ويقول لها العوام : ظَفْر العين " [٣] .

---

(١) ينظر : المحكم ٢ / ١٠٨ (ع ر ف) والأفعال ٢ / ٣٣٨ ، واللسان ٩ / ٢٣٦ ، والمصباح ٢ / ٤٠٤ ، والتاج ٢٤ / ١٣٣ / (عرف) ، وخزانة الأدب ٩ / ٣١٠ .

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده ٣٣ / ٣٢٦ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ١٦٠ ، ١٦٢ .

رصد القاسم بن ثابت نطق العامة للظَفَرة حيث يقولون (ظَفْر) ، وقبل أن أفسر قول العامة سأذكر الأوجه الواردة فى الظَّفَرة ، حتى يتثنى تعليل نطقهم هذا .

يقول الأزهرى : " والظَّفَرة : جليدة تغشى العين تنبت من تلقاء المأق ، وربما قطعت ، وإن تركت غشت بصر العين حتى يكل ، ويقال : ظُفِر فلان فهو مظفور ، وعين ظفرة وقد ظفرت عينه . أبو عبيد [١] عن الكسائى ظَفِرت العين إذا كان بها ظَفَرة وهى التى يقال لها : ظَفَرة وظُفْرة " [٢].

ويقول مرتضى الزبيدى : " والظفر – بالضم : جليدة تغشى العين نابتة من الجانب الذى يلى الأنف على بياض العين إلى سوادها ، ونسبه الجوهرى [٣] إلى أبى عبيد كالظَّفَرة محركة ، والظَّفَر بلا هاء أيضا " [٤] .

يتبين مما أورده الأزهرى ومرتضى الزبيدى أن الظفر يقال فيها الظَّفَرة ، والظُفْر والظَّفَر ، وبذلك تكون العامة قد نطقت بالظَّفْر على تسكين الفاء ، أى حذف الصائت القصير ، لقصد المخالفة بين الحركتين المتماثلتين فى (الظَّفَر) .

فإن نطق الصوتين المتماثلين قد يكون سهلاً وميسوراً لا يستنفذ جهداً عضلياً كبيرًا وقد يستدعى التماثل مجهوداً عضلياً أكثر فيقتضى ذلك التخفيف بالمخالفة لتحقيق السهولة فى النطق " [٥].

---

(١) لم أعثر على نصه فى غريب الحديث ، ولا فى الغريب المصنف .

(٢) تهذيب اللغة ١٤ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ (ظ ر ف) .

(٣) الصحاح ٢ / ٧٣٠ (ظفر) .

(٤) تاج العروس ١٢ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ (ظفر) .

(٥) أصوات اللغة العربية د / عبد الغفار هلال ص ٢٤٠ .

فالتخفيف والاقتصاد فى الجهد العضلى هو سبب جنوح العامة إلى حذف الحركة القصيرة للتخالف بين الحركات . فكلمة (ظَفَرٌ) تحتوى على ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوح ص ح + ص ح + ص ح ص + (فى حالة الوصل) .

وبحذف الصائت القصير تصبح الكلمة (ظَفْرٌ) (فى حالة الوصل) مكونة من مقطعين كلاهما مقطع متوسط مغلق ، فقد أثَّر هذا الحذف على نوع وعدد المقاطع . حيث أصبحت الكلمة مكونة من مقطعين . فالعامة آثرت المخالفة بغية الاقتصاد فى المجهود العضلى ، وتخلصت من توالى ثلاث مقاطع قصيرة مفتوحة ، و " تميل العربية فى بعض تراكيبها إلى التخلص من توالى المقاطع المفتوحة"[١] .

هذا ولم أعثر – فيما أتيح لى من كتب التصويب اللغوى – على أى إشارة إلى تغيير العامة للفظ (ظَفَر) بحذف الصائت القصير ليصبح (ظَفْر) .

ويحمد للقاسم بن ثابت رصده لهذا التغيير الذى أحدثته العامة .

٤ - الإتباع للفتح :

البِداوة : البَدَاوة :

قال القاسم بن ثابت : " عن سلمة أنه استأذن النبى – صلى الله عليه وسلم – فى البداوة فاذن له " [٢] ، قال أبو العلاء [٣] فى حديثه : البَداوة ، وبعض أصحاب

---

(١) الحركات العربية فى ضوء علم اللغة الحديث د / الموافى البيلى ٢١٥ .

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده ٢٧ / ٣٤ .

(٣) هو أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر بن أبى جميلة الذهلى الوكيعى الكوفى ، نزيل مصر ، ثقة ، ثبت وتوفى سنة ٣٠٠ هـ ينظر : سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

اللغة يقولون : البِداوة ، يقال : بَدا يبدو إلى البادية بَداوة .. وكان أبو زيد يقول: هى البَداوة والحضارة بالفتح[١]. وقال الاصمعى[٢]: هى البِداوة والحَضارة [٣].

ينقل القاسم بن ثابت عن أبى العلاء الوكيعى ما ذكره أبو زيد ، والأصمعى فى البداوة والحضارة ، حيث ذكر أبو زيد أن البَداوة بالفتح والحِضارة بالكسر ، وذكر الأصمعى أن البِداوة بالكسر ، والحَضارة بالفتح .

وأورد الوجهين معاً الفتح والكسر فى البداوة جمع من العلماء منهم ابن السكيت ، وابن سيده ، والقاضى عياض ، وابن الأثير ، والقرطبى ، والعينى [٤].

وأورد بعض العلماء كلام أبى زيد والأصمعى دون ترجيح للوجهين منهم الأزهرى[٥] ، وذكر الوجهين الجوهرى [٦]، وقال الزبيدى : وفى الصحاح : البَدَاوة : الإقامة فى البادية بفتح ويكسر وهو خلاف الحضارة قال ثعلب : لا أعرف البَدَاوة بالفتح إلا عن أبى زيد وحده انتهى . وقال الأصمعى : هى البِداوة والحَضارة بكسر الباء وفتح الحاء . وقال أبو زيد بعكس ذلك . وفى الحديث : " أراد البداوة

---

(١) فى التهذيب " وقال أبو زيد : البَّداوة والحِضارة بفتح الباء وكسر الحاء " التهذيب ١٤ / ١٤٣ (د ب و) ويبدو أن القاسم بن ثابت ذكر الفتح للبداوة وأهمل الكسر ولم يصرح به فى الحضارة ؛ لأن سياق كلامه بعد ذلك يؤيد ذلك حيث نقل عن الأصمعى البِداوة والحَضارة .

(٢) معجم الأصمعى ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) ينظر : الدلائل فى غريب الحديث ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) ينظر : إصلاح المنطق ١ / ١١١ والمحكم ٩ / ٢٤٢ (د ب و) ، ومشارق الأنوار ١ / ٨١ ، والنهاية ١ / ١٠٨ (بدا) ، وتفسير القرطبى ١٤ / ١٥٥ ، وعمدة القارى ١٢ / ١٨٦ .

(٥) تهذيب اللغة ١٤ / ١٤٣ (د ب و) .

(٦) الصحاح ٦ / ٢٢٧٨ (بدا) .

مرة " [١]. أى : الخروج إلى البادية روى بفتح الباء وكسرها . قلت : وحكى جماعة فيه الضم وهو غير معروف [٢].

فأثبت مرتضى الزبيدى الوجهين ، وذكر أن الحديث ورد بهما مما يؤيد ما ذكر أبو زيد . ومما يقوى ورود الوجهين أن أبا على الفارسى جعلهما لغتين حيث ينقل عنه أبو على القالى فيقول : " وقال الأصمعى : الحَضارة والبِداوة للحضر والبدو بكسر الباء وفتح الحاء ، وقال أبو زيد : البداوة والحضارة بفتح الباء وكسر الحاء قال أبو على : وهما عندى لغتان : الحَضارة والحِضارة ، والبَداوة والبِداوة " [٣]. وكذا جعلهما الخطابى [٤]. ولم ينسبهما أحد منهم . يتبين من ذلك إثبات ورود الوجهين معاً ؛ لأنهما لغتان ، فإحدى اللغتين تؤثر المخالفة بين الحركات باختيار الكسر، وثانيتهما تؤثر المماثلة بين الحركات أى الإتباع للفتح باختيارها الفتح .

و"لتجاور الأصوات فى اللغة مظهران يدعو كل منهما إلى الانسجام الصوتى ، أحدهما يسمى المماثلة ، والآخر يسمى المخالفة " [٥] .

السُّوَاف : السِّواف :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث الحكم بن أبى العاص : " وكان عنبسة مسيفًا قد افتدته بنو عبد مناف ثلاث مرات ..." [٦] ، وقال يعقوب [٧]: رماه الله بالسَّواف ،

---

(١) مسند أحمد ٤٠ / ٢٥٣ .

(٢) تاج العروس ٣٧ / ١٤٩ ، ١٥٠ (بدو) .

(٣) الأمالى ١ / ١٢٢ .

(٤) غريب الحديث للخطابى ١ / ٣٤٤ .

(٥) أصوات اللغة العربية د / عبد الغفار هلال ٢٣٠ .

(٦) أخرجه ابن حزم فى جمهرة أنساب العرب ص ٧٩ ، ٩٠ .

(٧) إصلاح المنطق ٢٥٩ .

بالسَّواف ، كذا قاله أبو عمرو الشيبانى [١] ، وعمارة [٢] ، وقال : سمعت هشاماً [٣] – يعنى النحوى – يقول : لأبى عمرو بن العلاء : إن الأصمعى [٤] يقول : السُّواف – بالضم – فقال : الأدواء كلها تجئ بالضم نحو النحاز [٥] ، والدكاع [٦] ، والخمال [٧] ، فقال أبو أبو عمرو إنما هو إنما هو السَّوَاف " [٨] .

يذكر القاسم بن ثابت ما نقله ابن السكيت فى ضبط (السَّواف) عن أبى عمرو الشيبانى وعمارة بن عقيل حيث ضبطا الكلمة بالفتح ، وسمع ابن السكيت هشام الكوفى يقول لأبى عمرو بن العلاء إن الأصمعى يقول : (السُّواف) – بالضم – ؛ لأن الأدواء كلها تجئ بالضم ، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنها (السَّواف) – بالفتح – كما ذكر أبو عمرو الشيبانى وعمارة بن عقيل .

---

(١) كتاب الجيم ٢ / ١١٢ .

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير كما ذكره ابن منظور فى اللسان ٩ / ١٦٥ (سوف) ، وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبى ، اليربوعى ، التميمى ، شاعر مقدم ، فصيح ، من أهل اليمامة ، كان يسكن بادية البصرة ، وكان النحويون يأخذون اللغة عنه وتوفى سنة ٢٣٩ هـ ينظر : الأعلام ٥ / ٣٧ .

(٣) هو هشام الضرير كما فى الصحاح ٤ / ١٣٧٨ (سوف) ، وهو أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفى ، نحوى ضرير ، من أهل الكوفة ، من كتبه الحدود ، والقياس ، والمختصر كلها فى النحو ينظر : الأعلام ٨ / ٨٨ .

(٤) معجم الأصمعى صنعة د / هادى حمودى ٢٠٦ .

(٥) النحاز : سعال الإبل إذا اشتد ينظر : اللسان ٥ / ٤١٥ (نحز) .

(٦) الدكاع : داء يأخذ الإبل والخيل فى صدرها كالسعال ينظر : اللسان ٨ / ٩٠ (دكع) .

(٧) الخمال : داء يأخذ فى مفاصل الإنسان وقوائم الإبل والشاء ينظر : اللسان ١١ / ٢٢٢ (خمل) .

(٨) الدلائل فى غريب الحديث ٣ / ١٠٨٩ – ١٠٩١ .

وقد ذكر وجهى الضم والفتح كل من ابن قتيبة ، والأزهرى ، والجوهرى ، والصغانى [١]، دون ترجيح لهما أو إثبات لأحدهما .

وفرق أبو حنيفة الدينورى[٢] بين الوجهين حيث ينقل عنه ابن سيده فيقول : " وقال أبو حنيفة السُّواف : مرض الإبل . قال : والسَّواف – بفتح السين: الفناء " . حيث أثبت وجه الضم للمرض ، وجعل وجه لفتح لمعنى الفناء .

وكذلك فرق بين الوجهين ابن الأعرابى [٣]. حيث ينقل عنه الزمخشرى فيقول : " السواف وهو داء يهلك الإبل . يقال : دفع فى المال سَواف عن أبى عمرو . وكان الأصمعى يضمه ، وقال ابن الأعرابى : السُّواف – بالضم : داء ، وبفتحها هو الفناء " [٤] . ومن العجيب أن الزمخشرى يأتى فى أساس البلاغة بوجهى الفتح والضم فى معنى الفناء حيث يقول : " وقد أساف وقع فى ماله السواف بالفتح والضم وهو الفناء " [٥] . ولم يفرق بين الوجهين وأوردهما فى الفناء فقط ، وفى ذلك نظر !

وأنكر ابن برى وجه الفتح الذى ذكره أبو عمرو الشيبانى ، وأثبت وجه الضم حيث ينقل عنه ابن منظور فيقول : " قال ابن برى : لم يروه بالفتح غيْر أبى عمرو وليس بشيء " [٦] .

---

(١) ينظر : أدب الكاتب ٤٦٩ ، وتهذيب اللغة ١٣ / ٦٣ (س ف و) ، والصحاح ٤ / ١٣٧٨ (سوف) ، والعباب (سوف).

(٢) هو أبو حنيفة أحمد بن داود بن وَنَنْد ، مؤرخ نباتى له تصانيف نافعة منها الأخبار الطوال ، والأنواء ، والنبات ، وتوفى سنة ٢٨٢ هـ ينظر : الأعلام ١ / ١٢٣ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابى الكوفى ، لغوى ، نحوى ، راوية لأشعار القبائل من آثاره آثاره النوادر ، معانى الشعر وتوفى سنة ٢٣١ هـ ينظر : معجم المؤلفين ١٠ / ١١ .

(٤) الفائق ٢ / ٢١١ (سوف) .

(٥) أساس البلاغة ٣١٣ (سوف) .

(٦) اللسان ٩ / ١٦٥ (سوف) .

وقد تسرع ابن برى فى تخطئته لأبى عمرو الشيبانى ؛ لأن الخطابى قد أثبت الفتح حيث يقول : " السُّواف وهو داء يصيب الإبل فيهلكها مضمومة السين مثل القلاب والكباد [١] . وكان أبو عمرو الشيبانى يقول : هو السَّواف – بفتح السين – قال : وجاء هذا شاذاً خارجاً عن قياس أخواته ، وذلك أن الأدواء كلها جاءت على وزن (فُعال) . وقد يستعار ذلك فى غير الإبل . فيقال : أساف الرجل : إذا أهلك أهله " [٢] .

فقد نقل الخطابى تعليل أبى عمرو الشيبانى لوجه الفتح بأنه شاذ خارج عن قياس أخواته فلا يأتى بالضم كما جاءت باقى الأدواء ، ويلاحظ على الخطابى إشارته إلى ما حدث لهذا اللفظ من تطور دلالى حيث يستعار لغير الإبل ، فيستعار للإهلاك فى الناس ، وفى المال أيضا .

وقال ابن الأثير : " السُّواف وهو داء يهلك الإبل ، وقد تفتح سينه خارجاً عن قياس نظائره " [٣] .

يتبين من ذلك جواز الوجهين معاً الضم والفتح ، وإن خرج الفتح عن القياس ؛ لأن القياس أصله السماع ، حيث يؤخذ فيه على الكثير المسموع فيقاس على مثله ، وقد سمع أبو عمر الشيبانى إثباته للفتح فقط .

كما يؤخذ على الأصمعى ومن تبعه إنكارهم للفتح ، وإثباتهم للضم فقط .

---

(١) القلاب : داء يأخذ البعير فيشتكى منه قلبه فيموت من يومه ينظر : اللسان ١ / ٦٨٧ (قلب) ، والكباد : وجع الكبد ينظر : اللسان ٣ / ٣٧٥ (كبد) .

(٢) غريب الحديث ٣ / ٦٠ .

(٣) النهاية ٢ / ٤٢٢ (سوف) .

ويلاحظ على الأصمعى اعتماده على الدلالة الصرفية للفظ (السواف) حيث ذكر أن الأدواء كلها تجئ بالضم .

والواقع أن الأدواء كلها لا تجئ بالضم ، حيث يجئ فيها الفتح أيضا ومما يؤيد ورود الوجهين قول ابن سيده : ويكثر فُعال فى الأدواء كقولنا السكات والبوال والدوار .. وكل هذا من أدواء الإبل . قال الأصمعى : وقع فى الإبل : سُواف وهو الهلاك والموت . وقال أبو عمرو الشيبانى : سَوَاف بفتح السين – فأنكر . قال أبو عمرو : هكذا سمعته .

ويقوى ما قال أبو عمرو أن سيبويه [(١)] قال : (كما أنك قد تجئ ببعض ما يكون من دَاء) يومئ إلى الأدواء (على غير فُعال وبابه فعال) فيمكن أن يكون السَّوَاف منه . وقالوا سمع الله غُوَاثه وغَوَاثه ، وهو استغاثته والباب فيه الضم ؛ لأنه من الأصوات ، ويجوز أن يكون فتحهم لذلك استثقالاً للضم الذى بعده الواو " [(٢)].

فقد أثبت ابن سيده وجه الفتح محتجاً بما نقله عن سيبويه من مجئ بعض الأدواء على غير فُعال، وعلل ابن سيده وجه الفتح باستثقال الضم الذى بعده الواو ، وبذلك يلمح ابن سيده إلى أن سبب الفتح هو المماثلة بين الحركات ؛ للتخفيف " ولا ريب أن عملية الاقتصاد فى الجهد العضلى هدف مقصود للناطقين باللغة فإذا تواءمت الأصوات المتجاورة مخرجاً وصفة سهل نطقها وتحققت لها السلاسة والانسجام فلا يتناول التغيير شيئا منهما ، أما إذا كانت متنافرة فى ذلك فإن جهاز النطق يتعثر فى

---

(١) الكتاب ٤ / ١١ .

(٢) المخصص .

التفوه بها ، وهنا يلزم نوع من التغيير فى بعض الأصوات ليمكن النطق بها دون معاناة أو نفور " [١] .

ويتبين من ذلك أن الأدواء كلها لا تأتى على (فُعال) بضم الفاء ، بل تأتى بالفتح أيضاً ، وقد تتعدى هذا البناء .

يقول الرضى :" والغالب فى مصدر الأدواء من غير باب فعل المكسور العين الفُعال كالسعال، والدوار ، والعطاس ، والصداع ، ويشاركه فى لفظ السَّوَاف (فَعال) بالفتح لاستثقال الضم قبل الواو " [٢] .

فالواقع يؤيد ورود وجهى الضم والفتح فى لفظ (السواف) ، ولا وجه حينئذ لإنكار أحدهما وإثبات الآخر ، لسماع الوجهين . هذا وقد صرح الطبرى بأن الوجهين لغتان [٣] .

هذا ولم تؤثر المماثلة بين الحركات فى مقاطع هذا اللفظ ، فلم يتغير نوعها أو عددها .

---

(١) أصوات اللغة العربية د / عبد الغفار هلال ٢٣٠ .

(٢) شرح الشافية للرضى ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) تفسير الطبرى ٢٣ / ١٣٣ .

المبحث الثانى

المستوى الصرفى

كما ظهر اللحن فى الأصوات ظهر فى الصرف كذلك ، وفيما يلى أمثلة لما أورد القاسم بن ثابت من اللحن فى المستوى الصرفى .

١ - صيغ الأفعال :

أ - فعل وأفعل :

خَلُق : أخلق ، ونهج : أنهج :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث عمر – رضى الله عنه – : " من زافت عليه وَرِقه فلا يحالف الناس أنها طياب ، وليبتع بها سمل ثوب أو سَحْق ثوب " [١] ، وحدثنا محمد بن عبد الله [٢] عن سهل بن محمد [٣] قال : كان أبو عبيدة وأبو زيد يقولان : خَلُق الثوب ونَهَج ، وكان الأصمعى[٤] يقول : لا يكون إلا أخلَق الثوب وأنهَج . وكان أبو عبيدة ينشد قول الأعشى[٥] :

ألا يا قتل قد خَلُق الجديد وحبك ما يَمَحُّ وما يبيد

وأبياتاً سوى هذه ، وكان الأصمعى ينشد لأبى الأسود الدؤلى [٦] :

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ٤ / ٥٣٥ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الغازى بن قيس القرطبى لقى أبا حاتم السجستانى ، والرياشى ، وتوفى سنة ٢٩٦ هـ أو نحوها ينظر : تاريخ علماء الأندلس ٢ / ٢٤ وبغية الوعاة ١ / ١٣٩ .

(٣) هو أبو حاتم السجستانى ، وهذا مما فات د/ رمضان عبد التواب فى لحن العامة والتطور اللغوى ، ود/ الغزالى محمد فى لحن العامة لأبى حاتم .

(٤) لم يذكر كلام الأصمعى مصنف معجم الأصمعى فهذا مما فاته ، وينظر : الجمهرة ١ / ٤٩٨ (ج ن هـ) .

(٥) البيت من بحر الوافر فى ديوانه ص ١٢١ .

(٦) البيت من بحر الطويل وهو فى الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ١٨٣ ، واللسان (خ ل ق) ١٠ / ٨٩ .

نظرت إلى عنوانه فنبذته كنبذك نعلاً أخلقت من نعالكا

وهذا الوجه الجيد الذى لا اختلاف فيه .

وكان أبو زيد يتسع فى اللغات حتى كان ربما جاء بالشيء الضعيف فيجريه مجرى القوى ، وكان الأصمعى مولعاً بالجيد المشهور ، ويضيق في ما سواه [١] .

ينقل القاسم بن ثابت عن شيخه محمد بن عبد الله بن الغازى ما نقله عن أبى حاتم فيما ذكره عن أبى عبيدة وأبى زيد من قولهم : خَلُق ونَهَج ، وقول الأصمعى أخلق وأنهج ، ويختم كلامه بأن أبا زيد يتسع فى اللغات حتى أنه يأتى بالضعيف فيجريه مجرى القوى ، أما الأصمعى فإنه مولع بالجيد المشهور ، وتضييقه فيما سواه ، وهذا يدل على تساهل أبى زيد ، وتشدد الأصمعى .

هذا وقد أقر الوجهين جمع من العلماء [٢]، وجعل الأزهرى ، والفيومى الوجهين لغتين [٣] .

يتبين من ذلك ورود الوجهين فعل وأفعل ولا داعى لإنكار الأصمعى (فَعَل) فالفعلان (خلق) و (نهج) يستعملان متعديين ولازمين [٤] .

ماث : أماث :

---

(١) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٤٩٨ ، ٥٠١ .

(٢) ينظر : غريب الحديث لأبى عبيد ٣ / ٣٨٨ ، ٣ / ٤١٠ ، وغريب الحديث للحربى ٢ / ٥٠٢ ، والمحكم ٤ / ١٧١ (هـ ج ن) ، ٤ / ٥٣٧ (خ ق ل) ، والأفعال لابن القطاع ١ / ٢٨٣ (خلق) ، ٣ / ٢٢١ (نهج) ، واللسان ٢ / ٣٨٣ ، ١٠ / ٨٨ ، والتاج ٦ / ٢٥٢ ، ٢٥ / ٢٦٣ (نهج) ، و (خلق) .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة ٦ / ٤١ (هـ ج ن) ، والمصباح المنير ١ / ١٨٠ (خلق) .

(٤) ينظر : المصباح المنير ١ / ١٨٠ (خلق) ، ٢ / ٦٢٧ (نهج) .

قال القاسم بن ثابت : وقال فى حديث على – رضى الله عنه – : " أنه قال لأهل الكوفة : اللهم مث قلوبهم ميث الملح فى الماء " [١] . قال يعقوب [٢] . يقال : ماث الشيء فهو يموثه معناه : دافه ، ويميت لغة ، قال أبو عمرو مثله ، وقال المصدر موثاناً . وقال أبو حاتم [٣]: ماث الدواء يميثه ، ودواء مميث ، ومن قال أماثه فقد أخطأ [٤] .

ينقل القاسم بن ثابت عن أبى حاتم السجستانى فى تخطئته لمن يقول أماث ، فالصواب (ماث) أى أن هذا الفعل لا يأتى على أفعل .

وقد أثبت النووى فعل وأفعل للفعل ماث وجعل الوجهين لغتين مشهورتين لورود أماث فى صحيح البخارى [٥] ومسلم حيث يقول : " قوله : " أماثته فسقته تخصه بذلك "[٦] هكذا ضبطناه ، وكذا هو فى الأصول ببلادنا (أماثه) بمثلثة ثم مثناة فوق . يقال : ماثه وأماثه لغتان مشهورتان وقد غلط من أنكر أماثه ، ومعناه : عركته واستخرجت قوته وأذابته " [٧] .

---

(١) الأثر فى سير أعلام النبلاء ٣ / ١٤٤ ، وتاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٥٣٥ .

(٢) إصلاح المنطق ١٣٦ .

(٣) هذا مما فات د / رمضان عبد التواب فى لحن العامة والتطور اللغوى ، وكذلك د/ الغزالى محمد فى لحن العامة لأبى حاتم .

(٤) الدلائل فى غريب الحديث ٦١٠ ، ٦١١ .

(٥) صحيح البخارى ، كتاب النكاح ٥ / ١٩٨٦ .

(٦) صحيح مسلم كتاب الأشربة ٣ / ١٥٩٠ .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووى ١٣ / ١٧٧ ، وينظر : تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ٣٢٤ .

وأثبت اللغتين ابن حجر حيث يقول : " قوله : (أماثته) بمثلثة ثم مثناة قال ابن التين كذا وقع رباعياً ، وأهل اللغة يقولونه ثلاثياً (ماثته) بغير ألف أى : مرسته بيدها يقال ماث يموثه ويميثه بالواو وبالياء . وقال الخليل[١] : مثث الملح فى الماء ميثاً : أذبته ، وقد انماث . وقد أثبت الهروى[٢] اللغتين ماثه وأماثه ثلاثياً ورباعياً [٣]" وكذا ذكر العينى [٤].

ويتبين مما سبق أنه لا وجه لتخطئة أبى حاتم السجستانى من يقول : (أماث) ؛ لأن الهروى جعلها لغة فى (ماث) ، وقد وردت هذه اللغة فى صحيح البخارى ومسلم ، وأثبتها النووى ، وابن حجر ، والعينى وذكر الوجهين كثير من العلماء منهم الخليل ، وابن دريد ، والأزهرى ، والجوهرى ، والقاضى عياض ، وابن منظور ، ومرتضى الزبيدى[٥] فلا حجة لأبى حاتم فى تخطئته ، وهذا يعد تشددًا منه ، فليس كل كل ما قالته العرب علمه أبو حاتم ، فإن المقاييس التى وضعها علماء اللغة بنيت على الاستقراء الناقص لا التام ، وقد أثبت الاستقصاء خروج ظواهر لهجية كثيرة على هذه المقاييس والقواعد ، ولكن لجأ المتشددون إلى إنكار هذه اللهجات ، بل وتكذيب الرواة ورد رواياتهم ويقول السندى : " قلت لا يخفى على من تتبع كتب العربية أن

---

(١) العين ٨ / ٢٥٠ (ث م و) .

(٢) لم أقف على رأيه فى الغريب المصنف ولا فى غريب الحديث .

(٣) فتح البارى ٩ / ٢٥٩ .

(٤) عمدة القارى ٢٠ / ١٦٤ .

(٥) ينظر : العين ٨/٢٥٠ (ث م و) ، والجمهرة ١ / ٤٣٣ (ث م و) ، والتهذيب ١٥ / ١١٨ (ث م و) والصحاح ١ / ٢٩٤ (موث) ، ومشارق الأنوار ١ / ٣٩١ (ميث) ، ولسان العرب ٢ / ١٩٢ (موث) ، والتاج ٥ / ٣٦٤ (موث) .

قواعد اللغة العربية مبنية على الاستقراء الناقص دون التام عادة،وهى كذلك أكثريات لا كليات ؛ فلا يناسب تغليط الرواة " [١] .

فهؤلاء المتشددين يرون : " إبعاد الحديث عن مجال الاحتجاج اللغوى ؛ فهو مثل القراءات القرآنية لكل منهما لغته الخاصة ؛ التى لا يصح القياس عليها فيما خالف قواعد اللغة المستنبطة بالاستقراء للشعر العربى "[٢] .

هذا الشعر قد تعددت رواياته فى بعض الأحيان ، وكثر الوضح والنحل فيه ، يقدمونه على القراءات القرآنية والحديث ، ويستشهدون بأبيات عجوز وهى ترقص صبيها ، بل قد يستشهدون بأبيات مجهولة القائل .

ولم نعدم من اللغويين من أقر بحجية السنة فى قواعد العربية فهذا ثعلب يشير إلى حجية السنة فيقول : " السنة تقضى على اللغة ، واللغة لا تقضى على السنة " [٣] .

وفى الحقيقة قد تسرع المتشددون فى تخطئة (أماث) دون تثبت وروية ، فى استقراء كلام العرب " وكثيرًا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ ، وربما غيروه صوابًا ذا وجه صحيح ، وإن خفى واستغرب ، لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية ؛ وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها " [٤] .

---

(١) حاشية السندى على سنن النسائى ٣ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) المعيار فى التخطئة والتصويب د / عبد الفتاح سليم ٩١ .

(٣) مجالس ثعلب ١ / ١٧٩ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٩ .

نعشه : أنعشه :

قال القاسم بن ثابت : وقال فى حديث سعد رحمه الله : " أنه توفى بالعقيق ، قالت أم داود بن قيس : فرأيت الرجال تَنْعَشه حتى أدخلوه المسجد .." [١].

تنعشه : تحمل نعشه ، والنعش : سرير الميت ، وكل شيء رفعته أو جبرته ، فقد نعشته ، تقول : انتَعِش نعشك الله ، فيه لغتان : نعشت وأنعشت ذكره أبو عبيد [٢]. وأما يعقوب [٣]، فقال : لا يجوز أنعشه [٤].

ينقل القاسم بن ثابت عن أبى عبيد أن (نعش) فيه لغتان (نعش) ، و (أنعش) . وقد أنكر يعقوب أنعشه ، وأنكره كذلك كثير من علماء التصويب اللغوى منهم ثعلب ، وابن درستويه ، وابن مكى الصقلى ، وابن الجوزى [٥]. وجعلوه من لغة العامة . وأثبت الوجهين (نعش) و (أنعش) كثير من العلماء أيضاً منهم الخليل ، وابن قتيبة ، والأزهرى ، وابن سيده ، وابن القطاع ، والقاضى عياض ، وابن الأثير، وابن منظور ، والفيروز آبادى [٦]وقال مرتضى الزبيدى : " ونَعَشه الله كمنعه : رفعه ،

---

(١) أخرجه ابن عساكر فى تاريخ مدينة دمشق ٢٠ / ٣٦٦ .

(٢) الغريب المصنف عن الكسائى ٢ / ٥٧٥ .

(٣) إصلاح المنطق ٢٢٥ .

(٤) الدلائل فى غريب الحديث ٧٢٤ ، ٧٢٦ بتصرف .

(٥) ينظر : فصيح ثعلب ٢٦٧ ، وتصحيح الفصيح ٨٣ ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٥٢ ، ١٥٣ ، وتقويم اللسان ١٧٨ .

(٦) ينظر : العين ١ / ٢٥٩ (ع ش ن) ، وأدب الكاتب ٣٣٩ ، وتهذيب اللغة ١ / ٢٧٧ ، والمحكم ١ / ٣٧٤ (ع ش ن) ، والأفعال ٣ / ٢١٣ ، ومشارق الأنوار ٢ / ١٩ ، والنهاية ٥ / ٨٠ ، واللسان ٦ / ٣٥٥ ، والقاموس ٧٨٤ (نعش) .

، فانتعش ارتفع كأنعشه عن الكسائى[١] ، وكذلك قال الليث [٢]. ونَعَّشه تنعيشاً عن أبى عمرو وأنكر ابن السكيت وأنعشه وقال :هو من كلام العامة وتبعه الجوهرى[٣] فقال : ولا يقال أنعشه . والصحيح ثبوته كما نقله الجماعة عن الكسائى [٤]. فقد أثبت مرتضى الزبيدى (أنعش) محتجاً بإثبات الجماعة ذلك ونقلهم عن الكسائى ، وحينئذ فلا وجه لتخطئة ابن السكيت ومن تبعه ، وليس لإنكار علماء التصويب اللغوى (أنعش) دليل على ضعفه . فهذا ابن درستويه يقول : " وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ ؛ فقد يتركون استعمال الفصيح ؛ لاستغنائهم بفصيح آخر ، أو لعله غير ذلك " [٥].

فذلك يؤيد صحة (أنعش) ؛ لأنه ليس كل اللغة علمها هؤلاء الفصحاء ، أو رووها .

وما دام الكسائى وأبو عبيد أثبتا الوجهين وجعلاهما لغتين ، فلا ينبغى إنكار لغة (أنعش) ؛ لأنه " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " [٦].

ويتبين مما سبق " " أن التمسك بالأفصح مبدأ يضر باللغة ، ويحرمها صيغاً وأساليب كثيرة ، ويجعلها فى نظر المتكلم وعرة الجانب ، عزيزة المنال " [٧].

---

(١) ينظر : الغريب المصنف ٢ / ٥٧٥ .

(٢) العين ١ / ٢٥٩ (ع ش ن) .

(٣) الصحاح (ن ع ش) ٣ / ١٠٢١ .

(٤) تاج العروس ١٧ / ٤١٦ ، ٤١٧ (نعش) .

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ٥٥ .

(٦) الخصائص لابن جنى ٢ / ١٢ .

(٧) النقد اللغوى بين التحرر والجمود ٤٦ .

ب - فعل و أفعل :

رنَّت وأرنت :

قال القاسم بن ثابت : " وجاء فى الحديث : " لعنت الرانة "[١] ولعل ذلك من قبل النقلة ، وإنما يقال : أرنَّت المرأة إرناناً ، إذا صاحت والاسم منه الرنَّة ، وقال أبو حاتم [٢] : والعوام يقولون : رنت ، وإنما الصواب : أرنَّت فهى مُرِنَّة " [٣] .

ينقد القاسم بن ثابت ما ورد فى رواية الحديث من لحن فى لفظ (الرانَّة) حيث إنه اسم فاعل من أرنَّت والصواب : (مُرِنَّة) ، ويجعل سبب هذا اللحن من النقلة ، ويذكر أنه يقال : أرنت ولا يقال رنت ويستشهد بما سطره أبو حاتم فى تلحينه للعامة فى ذلك ، وقد نقل القاضى عياض [٤] ما ذكره القاسم بن ثابت وأبو حاتم والواقع أن الرواية لم ترد بلفظ (الرانة) بل وردت بلفظ (المُرِنة) [٥] مما يؤكد ما ذكره القاسم بن ثابت من تغيير النقلة لهذه الرواية . هذا وقد ورد الوجهان وأثبت النووى (رنت) وجعل النووى رنَّت و أرنَّت لغتين حيث قال : " قال صاحب

---

(١) فى مسند الروياني ٢ / ٩٥ " لعن رسول الله – صلى اله عليه وسلم – : المرنة والشاقة جيبها واللاكمة وجهها " . وهذا يدل على تغيير نقلة الحديث لهذه الرواية .

(٢) هذا مما فات د / الغزالى محمد حامد فى جمعه للحن العامة لأبى حاتم ، وكذلك فات د / رمضان عبد التواب فى جمعه لنصوص أبى حاتم من لحن العامة فى كتاب لحن العامة والتطور اللغوى .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٥٤٧ ، ٥٤٨ .

(٤) مشارق الأنوار ١ / ٥٧٤ (رنن) .

(٥) ينظر : مسند الروياني ٢ / ٩٥ ، ومسند الربيع ١ / ٢٤٩ .

المطالع [١]: الرنة صوت من البكاء فيه ترجيع كالقلقلة واللقلقة يقال : أرنت فهى مرنة ولا يقال رنت . وقال ثابت [٢] فى الحديث : " لعنت الرانة " ولعله من نقلة الحديث هذا كلام صاحب المطالع ، قال أهل اللغة : الرنة والرنين والإرنان بمعنى واحد . ويقال رنت وأرنت لغتان حكاهما الجوهرى [٣] وفيه رد لما قاله ثابت وغيره [٤] [٥].

فقد احتج النووى بحكاية الجوهرى لهاتين اللغتين ، وكذلك بكلام أهل اللغة ويقول ابن سيده : " الرنَّة والرنين والإرنان : الصيحة الشديدة ، والصوت الحزين عند الغناء ، أو البكاء رَنَّت رنيناً ، ورنَّنَت ترنيناً وترنية ، وأرَنَّت . وقيل الرنين : الصوت الشجى ، والإرنان الشديد" [٦]. وكذا ذكر ابن منظور ومرتضى الزبيدى[٧] الزبيدى[٧] .

وذكر الوجهين أيضا عبد القادر البغدادى فقال : " وأرنت من الرنة ، وهو الصوت يقال : رنَّت ترن رنيناً ، وأرنَّت إرناناً إذا صاحت "[٨] .

---

(١) هو ابن اسحاق ابن قرقول إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهرانى ، الحمزى ، عالم بالحديث من أدباء الأندلس من كتبه : مطالع الأنوار على صحاح الآثار توفى سنة ٥٦٩ هـ ينظر : الأعلام ١ م ٨١ ، ٨٢ .

(٢) هو القاسم بن ثابت مؤلف الدلائل فى غريب الحديث ، وقد نسبه القاضى عياض لأبيه لأنه أكمله .

(٣) الصحاح ٥ / ٢١٢٧ (زنن) .

(٤) يقصد أبا حاتم السجستانى ، والقاضى عياض .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووى ٢ / ١١١ .

(٦) المحكم ١٠ / ٢٢٧ (ر ن ن) .

(٧) اللسان ١٣ / ١٨٧ ، والتاج ٣٥ ، ١١٦ ، ١١٧ (رنن) .

(٨) خزانة الأدب ٤ / ١٨٥ .

يتبين مما سبق ذكره ورود الوجهين رنّت وأرنَّت ، ويتضح تشدد أبى حاتم ، والقاسم بن ثابت فى رفضهما للوجه رنت . وعلى أية حال فإن الرواية الصحيحة للحديث خلت من اللفظ الذى لحنه أبو حاتم والقاسم بن ثابت ، وإن كان التغيير حدث من النقلة ، فهذا التغيير له فى اللغة مساغ لوروده .

ج - تفعل : تفاعل :

يَتَرمُّون : يترامون :

قال القاسم بن ثابت : وقال فى حديث النبى – صلى الله عليه وسلم – : " إن أصحابه كانوا يصلون معه المغرب ، ثم ينطلقون ، فيترمُّون ، فلا يخفى عليهم مواقع سهامهم ، حتى يأتوا دارهم .. "[١] الحديث : أخبرناه محمد بن على[٢] إلا أن فى الحديث : " يترامون " [٣]، والمعروف فى كلام العرب " يترَمُّون " .

قال يعقوب : يقال : خرجت اترمَّى : إذا خرجت ترمى فى الأغراض وفى أصول الشجر ، وخرجت أرْتمى : إذا رميت فى القنص [٤].

وأما " يترامون " فإن الترامى يكون من الرجلين ، أى يرمى كل واحد منهما صاحبه ، وتقول : رميت عن القوس ورميت عليها ، ولا تقول رميت بها [٥].

---

(١) فى كنز العمال " فيترامون " ٨ / ٢٦ ، وفى مسند أحمد " يترامون " ٤ / ٣٦ ، و " يرتمون " ٥ / ٣٧١ .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن على بن زيد المكى الصائغ ، سمع القعنبى ، وخالد العمرى ، ويعقوب بن حميد وعده وعده من أهل الصدق والفهم وسعة الرواية ، وفاته بمكة سنة ٢٩١ هـ ينظر : سير أعلام النبلاء ١٣ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

(٣) مسند أحمد ٤ / ٣٦ .

(٤) إصلاح المنطق ٣٧٦ .

(٥) الدلائل فى غريب الحديث ٢٢٠ ، ٢٢١ بتصرف .

ينقد القاسم بن ثابت رواية الحديث " يترامون " التى أخبره بها محمد بن على الصائغ بعد ذكره لرواية الحديث الأولى " فيترامون " .

ويذكر أن المعروف فى كلام العرب " يترمُّون " ، ويستعين بما أورده ابن السكيت من التفرقة بين " تَفَعَّل " و " افتعل " من هذا الفعل ، ثم يعتمد على الدلالة الصرفية للفعل " يترامون " الذى ورد على صيغة المفاعلة التى تقتضى أن يكون الترامى من الرجلين أى تقتضى المشاركة فى الفعل ، ثم تعدى الفعل " رمى " بعن ، وعلى ، وعدم تعديته بالباء ، وسيأتى ذلك مفصلا فى المستوى النحوى فى معانى حروف الجر .

وفى الحقيقة قد جانب القاسم بن ثابت الصواب فى نقده لعدة أسباب :

١ - ورود هذه الرواية فى مسند أحمد [(١)] . فلا يسع ردها باستخدام المقاييس اللغوية ؛ إذ ليس من الإنصاف إذا صحت الرواية أن نردها .

٢ - صحة معنى المشاركة فى الحديث حيث إن الصحابة - رضوان الله عليهم - يترامون مع بعضهم ، ويؤيد ذلك ما ورد فى التهذيب : " ويقال : ترامى القوم بالسهام وارتموا : إذا رمى بعضهم بعضاً " [(٢)] .

ولقائل يقول إنهم لا يرمون بعضهم بعضاً ، قلت : إنهم يتشاركون مع بعضهم فى الرمى ويتسابقون فى ذلك .

٣ - على فرض أن معنى الفعل فى الحديث لا يقتضى المشاركة ، فإن المفاعلة لا تلزم معنى المشاركة فى جميع الاستعمالات بل يغلب عليها معنى المشاركة ، وقد تقتضى صيغة المشاركة معان أخرى غير المشاركة ، فليس كل ما جاء على (فاعل) هو من أفعال المشاركة .

---

(١) مسند أحمد ٤ / ٣٦ .

(٢) تهذيب اللغة ١٥ / ١٩٩ (ر م ى) .

وفى ذلك يقول الرضى : " وقد يكون ما زاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل – بفتح الميم – بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على – رضى الله عنه – " كاشفتك الغطاءات " ، وقولك عاودته ، وراجعته "[١].

هذا وقد تأتى المفاعلة فى غير معنى المشاركة كما فى قولك : (ضاعفتك) بمعنى : ضَعَّفته بالتشديد ، أى كثرت أضعافه أى يكون (فاعل) بمعنى فَعَّل للتكثير[٢] هذا وقد تأتى المفاعلة بمعنى الصيرورة : يقول الرضى : " وقد يجئ بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل نحو : (راعنا سمعك) أى : اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، و (صاعر خدك) أى : اجعله ذا صعر ، و (عافاك الله) أى : جعلك ذا عافية "[٣].

يتبين مما سبق صحة الرواية لملاءمتها لمعنى الحديث ، ولا وجه لنقد القاسم بن ثابت لها .

ج - اختلاف حركة عين الفعل :

يوشِك : يوشَك :

قال القاسم بن ثابت : وقوله : " يُوشِك أن يفارقك إلينا "[٤] فإنه يقال : أوشك فلان خروجاً ويوشِك ، ولَوَشْكان ما كان ذلك ، فى معنى لسَرْعان ولعجلان .. وأمر وشيك ، أى : سريع ، وقول العرب : (وَشْك البين) ، أى :

---

(١) شرح الشافية للرضى ١ / ٩٨ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ١ / ٩٩ بتصرف .

(٣) شرح الشافية ١ / ٩٩ .

(٤) مسند أحمد ٣٦ / ٤١٧ .

سُرعة القطيعة ، ويقال : أوشك أن يكون كذا وكذا ومن قال يوشَك – بالفتح – فقد أخطأ ؛ لأن معناه يسرع [١].

ينقد القاسم بن ثابت من قال يوشَك – بالفتح – ؛ لأن معناه يسرع والصواب فيه يوشِك – بالكسر – وعلى ذلك جمهور العلماء [٢].

ويعلل الحريرى سبب تخطئة من قال يوشك بالفتح فيقول : " ويقولون : يوشَك أن يفعل كذا – بفتح الشين – والصواب فيه كسرها ؛ لأن الماضى منه أَوْشَك ، فكان مضارعه يوشِك ، كما يقال : أودع يودِع ، ومعنى يوشك يسرع ؛ لاشتقاقه من الوشيك ، وهو السريع إلى الشيء " [٣].

فالحريرى يخطئ الخواص فى فتح عين الفعل (يوشك) ويذكر أن الصواب كسر العين ؛ لأن ماضيه على (أفعل) . والجوهرى يجعل (يوشَك) بالفتح من لغة العامة ويجعلها لغة رديئة فيقول : " والعامة تقول : يوشَك بالفتح للشين – وهى لغة رديئة " [٤].

يتبين مما سبق خطأ من يقول (يوشَك) بالفتح سواء أكان من الخواص أم من العوام ؛ لإجماع جمهور العلماء على تخطئة من يقول ذلك .

---

(١) ينظر : الدلائل فى غريب الحديث ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) ينظر : العين ٥ / ٣٩٠ (ك ش و) ، وإصلاح المنطق ٣٠٧ ، والتهذيب ١٠ / ١٦٨ ، والمحكم ٧ / ١٢١ (ك ش و) ، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٤٨ ، ودرة الغواص فى أوهام الخواص ١٢١ ، والمدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ١٦٢ ، وتقويم اللسان ١٩٠ ، واللسان ١٠ / ٥١٣ ، والقاموس ١٢٣٦ ، والتاج ٢٧ / ٣٩١ (وشك) .

(٣) درة الغواص فى أوهام الخواص ١٢١ .

(٤) الصحاح ٤ / ١٦١٥ (وشك) .

٢ - التبادل بين المشتقات :

بين اسم الفاعل واسم المفعول :

مهول : هائل :

قال القاسم بن ثابت : وقوله : " كل ولا أهولنك "[١] تقول : هالنى هذا الأمر ، وهو يهولنى ، وأمر هائل ، ولا تقل مهول ، على أن الشاعر قال فى بيت :

ومَهُولٍ من المنازل وَحْشٍ ذى عراقِيبَ آجِنٍ مِدْفَار[٢]

وتفسير المهول ها هنا : أى فيه هول ، والعرب إذا كان الشيء له الشيء يخرجونه على فاعل كقولك : دارع له درع ، وإذا كان الشيء فيه الشيء ، أخرجوه على مفعول ، كقولك : مجنون فيه ذلك "[٣].

يذكر القاسم بن ثابت أنه لا يقال : أمر مهول ، بل أمر هائل ،ومنع كثير من علماء التصويب اللغوى[٤] أمر مهول ، وذكر أن الصواب أمر هائل على أنه اسم فاعل ، ولا يستعمل اسم المفعول فى ذلك فهو ليس أمر مهول ، يقال هالنى الشيء ، يهولنى فهو هائل .

---

(١) مسند أحمد ٣٥ / ٢٦٦ .

(٢) البيت من بحر الخفيف لم يعرف قائله وهو بلا نسبة فى العين ٤ / ٨٦ ، والتهذيب ٦ / ٢١٨ (هـ ل و) . ولكن وردت الرواية فى هذه الكتب " آجن مدفان " .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٨٤٤ ، ٨٤٥ .

(٤) ينظر : التهذيب بمحكم الترتيب لابن شهيد ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، وتثقيف اللسان ١٦٧ ، وغلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى ٢٩ ، وتقويم اللسان ١٨٥ ، والمدخل إلى تقويم اللسان ٢٠٤ .

ولكن القاسم بن ثابت يذكر أنه ورد فى بيت الشاعر (مهول) ويفسره هاهنا بالمصدر أى:فيه هَوْل ، وكذا ذكر الخليل ، والأزهرى ، وابن سيده ، وابن منظور[١] .

وأجاز ابن دريد استعمال (أمر مهول) فقال : " والهَوْل من قولهم : هالنى الأمر يهولنى هَوْلاً ، والأمر هائل ومهول "[٢].

وأثبت مرتضى الزبيدى أمر مهول حيث يقول : " وهول هَائِل ومَهُول كمقول تأكيد أى فيه هَوْل ، وقد كره المهول بعضهم ، ونسبه ابن جنى[٣] إلى لغة العامة فقال : والعامة تقول : أمر مهول ، إلا أنه قد جاء فى الشعر الفصيح قال شيخنا[٤] ووقع فى خطب ابن نباتة[٥] . أيضا ، وصححه بعض شراحها قال : ولعله بضرب من المجاز "[٦].

فقد احتج مرتضى الزبيدى بفصيح الشعر ، وكذلك بما احتج به شيخه ابن الطيب الفاسى من وقوع (مهول) فى خطب ابن نباتة .

---

(١) ينظر : العين ٤ / ٨٦ ، والتهذيب ٦ / ٢١٨ ، والمحكم ٤ / ٤٢٢ (هـ ل و) واللسان ١١ / ٧١١ ، ٧١٢ (هـ و ل) .

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٩٩٠ (ل و هـ) .

(٣) لم أقف على كلام ابن جنى .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن الطيب محمد بن محمد الشرقى الفاسى المالكى ، علامة باللغة والأدب ، وهو شيخ الزبيدى من كتبه حاشية على الاقتراح ، وإضاءة الراموس حاشية على القاموس توفى سنة ١١٧٠هـ ينظر : الأعلام ٦ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٥) هو أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل ابن نباتة الفارقى ، صاحب الخطب المنبرية ، كان مقدماً فى علوم الأدب ، وأجمعوا على أن خطبه لم يعمل مثلها فى موضوعها ت سنة ٣٧٤ هـ ينظر : الأعلام ٣ / ٣٤٧ .

(٦) تاج العروس ٣١ / ١٦٦ ، ١٦٧ (هول) .

ومما يقوى جواز استعمال (أمر مهول) ورود هذا الاستعمال على نسق كلام العرب كما ذكر الخليل آنفاً ، وأيضاً فقد ورد ذلك فى القرآن الكريم يقول أبو حيان الأندلسى فى تفسير قوله تعالى : " حجاباً مستوراً " [(١)]. " ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء فى صيغة لابن وتامر ، أى : ذو لبن و ذو تمر . وقالوا رجل مرطوب أى ذو رطبة ولا يقال : رطبته ومكان مهول ، أى : ذو هول وجارية مغنوجة ... وقال الأخفش وجماعة : " مستوراً " ساتراً واسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول كما قالوا مشؤوم وميمون ، يريدون شائم ويامن . وقيل : مستور وصف على جهة المبالغة كما قالوا شعر شاعر ، ورد بأن المبالغة إنما تكون باسم الفاعل " [(٢)].

وعلى هذا فصيغة اسم المفعول تؤول إما بالمصدر ، وإما باسم الفاعل .

ويتبين مما سبق صحة (أمر مهول) لإجماع العلماء المعتدلين على جوازه ، وجاءت صيغة مفعول " مستوره " بمعنى المصدر فى القرآن الكريم وفصيح الشعر ولا يلتفت حينئذ لإجماع المتشددين على عدم جوازه .

٣ - الجمع :

أتوام : تؤام :

قال القاسم بن ثابت : يقال للرجلين : هما توءمان ، وهذا توءم هذا ، وهم تُؤَام للجميع ، والذى جاء فى الحديث : " لا يتوارث أتوام الزانية والمغتصبة إلا من

---

(١) سورة الإسراء آية ٤٥ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٣٩ بتصرف .

قبل الأم "[١]. وإنما عربيته :" لا يتوارث تُؤَام الزانية " على (فُعال) ، ويقال للمرأة : هذه توءمة هذه ، والجمع توائم [٢] .

ينقد القاسم بن ثابت ما وقع فى رواية الحديث من لحن حيث ورد (أتوام) جمع (توءم) ، والصحيح أن يكون جمعه على تُؤام ، وتوائم .

وأورد جمع من العلماء [٣] هذين الجمعين ولم يذكروا الجمع الثالث الذى ورد فى الحديث السابق ، ولم أقف لهذا الحديث على تخريج فيما أتيح من كتب الحديث متونها وغريبها .

ولم أجد فيما أتيح لى من كتب التصويب اللغوى إشارة إلى الجمع (أتوام) الذى لحنته العامة إلا عند الصفدى حيث يقول : " ويقولون للولدين فى بطن واحد : أتوام ، والصواب : توْءمان والواحد توْءم " [٤].

ويحمد للقاسم بن ثابت رصده للَّحن الذى جاء فى رواية الحديث – إن كان حديثاً أصلاً – وإشارته إلى هذا اللحن وتقويمه .

---

(١) لم أقف على تخريج هذا الحديث .

(٢) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٤٢٠ .

(٣) ينظر : إصلاح المنطق ٣١٢ ،وتهذيب اللغة ١٤ / ٢٤٠ (ت م و) ، والمحكم ٩ / ٥١٥ (ت م أ) . والنهاية ١ / ١٧٨ (تأم) واللسان ١٢ / ٦١ (تأم) ، وتاج العروس ٣٤ / ٢٦ (تأم) .

(٤) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ٧٩ .

المبحث الثالث

المستوى النحوى

١ - استعمال حروف الجر :

رميت عن القوس ، ورميت عليها : رميت بها :

قال القاسم بن ثابت : " وتقول رميت عن القوس ورميت عليها ، ولا تقول رميت بها " [(١)]. يذكر القاسم بن ثابت فى مجال استعمال حروف الجر مع الفعل رمى . تقول رميت عن القوس ، ورميت عليها ، ولا تقول رميت بها أى أن الفعل رمى لا يتعدى الباء فى قولك رميت بالقوس .

ومنع جمع من مؤلفى كتب التصحيح اللغوى تعدية الفعل بالباء فى قولك (رميت بالقوي) منهم ابن السكيت ، وابن قتيبة ، والحريرى ، وابن هشام اللخمى ، وابن الجوزى [(٢)]، واحتج الحريرى لمنع تعدية الفعل (رمى) بالباء فى قولك (رميت بالقوس) قائلاً : " ومما يوهمون فيه أيضاً : قولهم : خرج عليه خراج ؛ ووجه القول أن يقال : خرج به . وكذلك يقولون : رميت بالقوس ، والصواب أن يقال : رميت عن القوس ، أو على القوس . كما قال الراجز [(٣)] :

أرمى عليها وهى فرع أجمع
وهى ثلاث أذرع والإصبع

---

(١) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٢٢١ ، وقارن بإصلاح المنطق ٣١٠ .

(٢) ينظر : إصلاح المنطق ٣١٠ ، وأدب الكاتب ٣٢٣ ، ودرة الغواص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، والمدخل إلى تقويم اللسان ١٣١ ، وتقويم اللسان ١١٣ .

(٣) البيتان من الرجز لحميد بن الأرقط فى المدخل إلى تقويم اللسان هامش ١٣١ ، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ٣١٠ وأدب الكاتب ٣٢٣ .

فإن قيل : هلا أجزتم أن تكون الباء فى هذا الموطن قائمة مقام (عن) أو (على) ، كما جاءت بمعنى (عن) فى قوله سبحانه وتعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ واقِعٍ ﴾ [١] . وبمعنى (على) فى قوله تعالى : ﴿ وقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا ﴾ [٢] .

فالجواب عنه أن إقامة بعض حروف الجر مقام بعض إنما جوز فى المواطن التى ينتفى فيها اللبس ولا يستحيل المعنى الذى صيغ له اللفظ . ولو قيل ها هنا : رمى بالقوس لدل ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده ، وهو ضد المراد بلفظه ؛ فلهذا لم يجز التأوَّل بالباء " [٣] . يذكر الحريرى أن إقامة الباء هنا مع الفعل (رميت عن القوس ، أو على القوس) تجعل المعنى غير مستقيم ، ويضاد المعنى المراد ؛ إذ المعنى المراد الذى يدل على ظاهر الكلام فى استعمال الباء هو نبذ القوس من يده .

وفى ذلك يقول الفيومى : " ولا يقال رميت إلا إذا ألقيتها من يدك . ومنهم من يجعله بمعنى رميت عليها ، ويجعل الباء موضع (عن) أو (على) " [٤] .

ويلاحظ على الفيومى أنه يعلل لاستحالة معنى الباء ، ثم يصرح بأن بعض العلماء يجيز استعمال الباء فى هذا الموضع ويجعلها بمعنى (عن) أو (على) .

والواقع أن ما احتج به الحريرى فيه تكلف واضح ، وتعسف فى رفض الباء فى هذا الاستعمال ، لأنه لم يعتمد فى تخطئته على دليل لغوى ، اللهم إلا ما ذكره من اعتماده على القرينة المعنوية التى تأبى استعمال الباء وفى كلامه نظر ! .

---

(١) سورة المعارج آية ١ .

(٢) سورة هود ٤١ .

(٣) درة الغواص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٤) المصباح المنير ١ / ٢٤٠ (رمى) .

ويقول صلاح الزعبلاوى فى هذا الصدد : " وقد يعتمد بعض النقاد فى التخطئة دليلاً لا يمت إلى أصل لغوى ، وإن بدا حجة معقولة . فالمدار فى الحكم ها هنا على ما جرت عليه اللغة من طرائق ، وألفته من سنن ، وعُرفت به من خصائص وسمات ، لا على ما يميله منطق التعليل العقلى . قال صاحب الكليات أبو البقاء [١]: (الأحكام اللغوية لا يمكن إثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية ، بل لا بد أن تكون معتبرة فى الاستعمالات اللغوية) [٢] .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن أشير إلى أن ابن قتيبة – وهو من المانعين لاستعمال الباء فى (رميت بالقوس) – قد استعمل الباء فى هذا التركيب فى موضع آخر . وهذا يدل على اضطراب آراء المانعين وتشددهم ، يقول ابن قتيبة : " و (عن) مكان الباء يقال : رميت عن القوس بمعنى بالقوس " [٣] . فابن قتيبة أنكر استعمال الباء وحذا فى ذلك حذو ابن السكيت ، فلماذا يجعل (عن) ها هنا بمعنى الباء ؟ إذن الباء تصلح فى هذا الاستعمال ! .

هذا وقد لاحظ ابن السيد البَطَلْيَوْسى اضطراب ابن السكيت وابن قتيبة فى هذا الباب حيث يقول : " وجميع ما أورده ابن قتيبة فى هذا الباب ، إنما نقله من كتاب يعقوب ابن السكيت فى المعانى ، وفيه أشياء غَلِط فيها يعقوب ، واتبعه ابن قتيبة على غلطه ، وأشياء يصح أن تتأول على غير ما قاله . ونحن نبين ذلك إن شاء الله تعالى " [٤] .

---

(١) الكليات ١٠٦٨ .

(٢) مسالك القول فى النقد اللغوى ١٤٣ .

(٣) أدب الكاتب ٣٩٩ .

(٤) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ٢ / ٢٦٩ .

ويقول فى اعتراضه على ابن قتيبة فى كلامه السابق : " وقال فى هذا الباب : " رميت عن القوس ، بمعنى : بالقوس .. قال المفسر[١] : قد قال قبل هذا : إن قولهم : رميت على القوس ، معناه : عن القوس ، وأن (على) بمعنى (عن) .

ثم ذكر ها هنا أن (عن) بمعنى الباء ، فحصل من كلامه أن (على) ، بدل (عن) . و(عن) بدل من الباء . فهى إذاً بدل من بدل ، وهذا غير صحيح ؛ لأن (عن) فى قولهم : رميت عن القوس ، ليست ببدل من شيء ؛ لأن معنى (عن) التجاوز ، كقولك : خرجت عن البلد . وهذا المعنى موجود فى الرمى ؛ لأن السهم يتجاوز القوس ، ويسير عنها ، فهى على بابها . وكذلك قولهم : رميت بالقوس ، ليست الباء فيه بدلاً من حرف آخر ؛ لأنه بمنزلة قولك : رميت بالحجر زيداً . والمعنى رميت السهم بالقوس ، كما تقول : دفعته عن نفسى بالسيف .

وقد أنكر بعض اللغويين استعمال الباء ها هنا : ، وقال : لا يجوز رميت بالقوس إلا أن تلقيها عن يدك ، وإنما الصواب : رميت عن القوس .. وإنما أنكر هذا المنكر ذلك ؛ لأنه توهم قولهم : رميت بالقوس ، بمنزلة قولك : رميت بالشيء : إذا ألقيته عن يدك . وليس المعنى على ما ظن ، وإنما المعنى : رميت السهم بالقوس على ما ذكرناه "[٢] .

فقد أجاز ابن السيد البطليوسى استعمال الباء فى (رميت بالقوس) ، ورد على المنكرين فى توهمهم بأن استعمال الباء يعنى إلقاء القوس عن اليد ، مما يؤيد اختراع الحجج والعلل بالنسبة للمنكرين .

---

(١) يعنى ابن السيد نفسه شارح أدب الكتاب .

(٢) ينظر : الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

ولكن ابن السيد يجيز استعمال الباء فى (رميت بالقوس) بضرب من التأويل حيث يؤول المعنى على أنك رميت السهم بالقوس .

ويبدو أن ابن السيد يتمحل كذلك فى اختراع الحجج والعلل ، فإجازته استعمال الباء فى (رميت بالقوس) ليست إلا على ضرب من التأويل حتى وإن جعل الباء ليست بدلاً عن حرف آخر فى ذلك الموضع .

ولذلك فإنى لا أتفق مع ابن السيد البطليوسى فى تأويله الذى جنح إليه فهو كالمنكرين حينئذ يخترع الحجج ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل . فاستعمال الباء فى (رميت بالقوس)على الإطلاق ولا داعى لتكلف التأويل .ومما يؤيدنى فى ذلك إجازة الفراء لهذا الاستعمال دون قيد حيث يقول فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ويَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [(١)] : " تشق السماء عن الغمام الأبيض ثم تنزل فيه الملائكة و (على) ، و (عن) ، و(الباء) فى هذا الموضع بمعنى واحد ؛ لأن العرب تقول : رميت عن القوس ، وبالقوس ، وعلى القوس ، يراد به معنى واحد " [(٢)].

وكذلك أجاز هذا الاستعمال الطبرى ، والبغوى ، وابن الجوزى ، السمرقندى ، والسيوطى [(٣)].

ومما يقوى جواز استعمال (رميت بالقوس) قول ابن هشام فى معنى (عن) : " التاسع : الاستعانة قاله ابن مالك[(٤)] . ومثله بـــ (رميت عن القوس) ؛ لأنهم

---

(١) سورة الفرقان ٢٥ .

(٢) معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٦٧ .

(٣) ينظر : تفسير الطبرى ١٩ / ٦ ، وتفسير البغوى ٣ / ٣٦٦ ، وزاد الميسر ٦ / ٨٤ ، وبحر العلوم ٣ / ٣٣٩ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٤٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٠ .

يقولون أيضاً : (رميت بالقوس) حكاهما الفراء[١] ، وفيه رد على الحريرى [٢] فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية ، وحكى أيضاً (رميت على القوس) [٣] " . ويذكر الشهاب الخفاجى فى رده على الحريرى : " وإنما أنكره ؛ لأنه توهمه بمنـــزلة رميت الشيء إذا ألقيته عن يدك وليس كذلك ؛ لأن المعنى رميت السهم نظرًا إلى أن القوس آلة الرمى المستعان بها فيه فالباء للآلة أو بمعنى عن " [٤] ، وبعد فإن استعمال الباء فى قولك (رميت بالقوس) قد ورد عند العرب فى كلامهم ، ولا حجة لمن أنكره ، فمن سمع حجة على من لم يسمع .

" فمدار الأمر قبل كل شيء أن الفعل إذا عدى فى المعاجم بحرف ، فليس يلزم من هذا ألا يتعدى بسواه إذا اقتضى معناه ذلك .. ويستبين بذلك أنه لا بد من اختيار الجار من أن نأخذ فيه بالسماع والقياس . ويرد النص بالسماع فى المعاجم ، وهى لا تجاوزه عادة ولا تعدوه . ويعرف القياس فى كتب النحو والأمهات اللغوية فيفصَّل فيها وجوه تصريف هذه الحروف فى وجهاتها المطردة . فإذا نص فى المعجم على استعمال حرف مع فعل من الأفعال أخذ به للإفصاح عن الدلالة المعينة للفعل باستعماله . ولا يمنع هذا أن يصرف فى وجوه أخرى باستخدام حروف اطرد جريانها قياساً فى وجهات محددة " [٥].

---

(١) معانى القرآن ٢ / ٢٦٧ .

(٢) درة الغواص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٣) مغنى اللبيب ١٩٨ .

(٤) ينظر : شرح درة الغواص ص ٢٢٠ بتصرف .

(٥) ينظر: مسالك القول فى النقد اللغوى ٩٢ ، ٩٣ .

والواقع يشهد قصور المعاجم اللغوية فى تناول جميع استعمالات الحروف ؛ لأن غالبيتها قد اكتفى أصحابها بنقل مادة من سبقهم ، والإضافة عليهم بعض الشيء ، دون التفات إلى الرواية ، والمشافهة ، فقد اتسمت المعاجم المتأخرة بالنقل ، عن السوابق ، وأغفلت تسجيل المادة اللغوية التى واكبت عصرها ، مما جعل أغلبها يتصف بالجمود ، وبعضها الآخر يتسم بالتكرير للمادة اللغوية .

المبحث الرابع
المستوى الدلالى

يعترى اللحن دلالة الألفاظ ، وفيما يلى أمثلة لما أورده القاسم بن ثابت من اللحن فى دلالة الألفاظ :

١ - التضاد : بَرّد بمعنى سخن وبَرَّد :

قال القاسم بن ثابت : وكذلك فى الحديث الآخر فى الحمى " أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – [١] أمرنا أن نبردها بالماء " وحدثنا أبو الحسين [٢] عن أحمد بن يحيى [٣] عن ابن الأعرابى قال : تقول العرب : اسقنى وأبْرِد ، معناه : ايتنى به بارداً واسقنى وابرد غليلى . وزعم بعض أهل العربية [٤]. أنك تقول : بَرَّدْت الماء من الإبراد [٥]، وبردته وبردته من الإسخان ، وقال هو من الأضداد ، وكان ينشد بيتاً يغلط فيه [٦]:

عافت الماء فى الشتاءِ فقلنا بَرِّديه تُصاد فيه سخيناً

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الطب – باب حمى من فيح جهنم – ح ٥٣٩٢ – ٥ / ٢١٦٢

(٢) هو أبو الحسين محمد بن ولاد هكذا اشتهر ، وقيل هو ابن الوليد أبو الحسن التميمى النحوى أخذ بمصر عن أبى على الدنيورى ، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب ، وكان جيد الخط وله كتاب فى النحو سماه المنمق ، وكتاب المقصور والممدود وغير ذلك ومات سنة ثمان وتسعين ومائتين ينظر : معجم الأدباء ٥ / ٤٧٦ .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

(٤) هو قطرب ينظر : الأضداد لقطرب ١٠٤ ، ١٠٥ ، والأضداد لأبى الطيب ١ / ٨٦ .

(٥) فى الأضداد القطرب (من البرد) ص ١٠٤ ، وكذا فى أضداد أبى الطيب ١ / ٨٦ .

(٦) البيت من بحر الخفيف لم يعرف قائله وهو بلا نسبة فى أضداد قطرب ١٠٥ ، وأضداد أبى بكر الأنبارى ٦٤ ٦٤ مع اختلاف فى روايته .

وإنما هو (بلْ رِدِيه) ، فأدغم اللام كما يقرأ بالإدغام [١]: ﴿ كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [٢] . [٣]

ينقل القاسم بن ثابت عن شيخه أبو الحسين محمد بن ولاد ما حكاه عن ثعلب عن ابن الأعرابى من نقده لمن يزعم أن (بَرَّد) من الأضداد ، وذكر أن بيته يغلط فيه . ويوجه البيت ويذكر أن الصواب (بل رِدِيه) بالإظهار ، فأدغم اللام فى الراء كما فى قراءة القراء بإدغام اللام فى الراء .

هذا وقد تردد أبو بكر ابن الأنبارى فى الحكم على (بَرَّد) أنه من الأضداد حيث ذكر قولين فى توجيه البيت فقال : " قال أبو بكر : فإذا صح هذا القول صلح أن يقال : للحار بارد ، وأن يقع البرد على الحر إذا فهم المعنى .

قال أبو بكر : وحكى لى بعض أصحابنا عن أبى العباس أنه كان يقول فى تفسير هذا البيت :(بل رِدِيه) ، من الورود ، فأدغم اللام فى الراء ، فصارتا راء مشددة [٤]. وأخرج أبو الطيب (بَرَّد) من الأضداد محتجاً بعدم استقامة معنى البيت على اللفظ (بَرِّدِيه) فقال : " قال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو (برِدِيه) من الورود ، ولكنه أدغم اللام فى الراء كما يقرأ " كلا بل رَّان على قلوبهم "[٥] . قال أبو أبو الطيب : وهذا صحيح وبه يستقيم معنى البيت [٦]. فقد أيد أبو الطيب اللغوى رأى أبى حاتم السجستانى محتجاً بعدم استقامة معنى البيت على اللفظ المحرف .

---

(١) هى قراءة الجمهور إلا ما رواه حفص عن عاصم من الإظهار ينظر : الحجة فى القراءات السبع ٣٦٥ .

(٢) سورة المطففين آية ١٤ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٤) الأضداد لأبى بكر ابن الأنبارى ٦٤ .

(٥) سورة المطففين آية ١٤ .

(٦) الأضداد لأبى الطيب اللغوى ١ / ٨٦ .

وكذلك أخرج ابن سيده [١] (بَرَّد) من الأضداد مخطئاً فى ذلك من أثبته . يتبين مما سبق خروج لفظ (بَرَّد) من الأضداد . وتخطئة من أثبته ؛ لعدم إجماع العلماء على ثبوته ، ولعل سب توهمه من الأضداد هو ما اعترى التركيب (بل رِدِيه) من تطور صوتى بالإدغام حتى صارتا كلمة واحدة وتوهمت من الأضداد ، كما إن إخراج أبى الطيب له من دائرة الأضداد كفيل بإنكاره ، لأن أبا الطيب جمع فى كتابه أوثق الروايات ، وأصحها فى أمثلة الأضداد .

المُصدِّق ، والمتصَدِّق : للآخذ وللمعطى :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث النبى – صلى الله عليه وسلم – : " إن حصين بن مُشمَّت وفد إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فبايعه بيعة الإسلام وصَدَّق إليه ماله ... " [٢]، صَدَّق إليه ماله ، أى : خرج إليه من صدقته ، ويقال : للآخذ مصَدِّق ، وللمعطى مُصَدِّق ، قال الشاعر يذكر مصدقاً كان ساعياً عليهم [٣] :

ود المصدق من بنى غُبَر أن القبائل كلها غنم

وكذلك أيضا المتصدق ، يقال : للآخذ والمعطى ، وفى القرآن : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾ [٤] .. وعن ابن عباس : ﴿ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ﴾ قال :

---

(١) المحكم (درب) ٩ / ٣١٩ .

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى فى كتاب إحياء الأموات – باب أقطاع الموات – ح ١١٥٧١ – ٦ / ١٤٤ .

(٣) البيت من بحر الكامل للأعشى فى العين غير أن شطره الأول (ود المصدق من بنى عمرو) العين (ق ص د) ٥ / ٥٧ وبلا نسبة فى التهذيب (ق ص د) ٨ / ٢٧٧ . وهو ليس فى ديوانه .

(٤) سورة يوسف آية ٨٨ .

شيطان أخذ خاتم سليمان الذى فيه ملكه ، فألقاه فى البحر ، فالتقمته سمكة ، فذهب ملكه ، فخرج يتصَدَّق ، فتُصُدق عليه بالسمكة ، فرجع إليه ملكه "[١] .وأنكره أبو يوسف يعقوب[٢] قال : تقول للرجل : يسأل ، ولا تقول يتصدق ، وإنما يتصدق المعطى ، قال الله عز وجل [٣] : ﴿ وتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾ [٤] . يذكر القاسم بن ثابت أن المصَدِّق يقال للآخذ والمعطى ، وكذلك أيضاً المتصدق ، وعلى هذا فالمصَدِّق والمتصدق من الأضداد ، ولكن أنكر ذلك ابن السكيت فذكر أنك تقول للرجل : يسأل ولا تقول : يتصدق ، وإنما يتصدق المعطى . وكذلك أنكره ابن قتيبة[٥] ، وثعلب [٦]، وابن درستويه [٧].

وجعله أبو حاتم السجستانى من الأضداد حيث ينقل عن أبى زيد فقال : " قال أبو زيد : تصدق الرجل إذا أعطى صدقته ، وبعض العرب يقول : تَصدَّق : سأل ، والجيد تصدَّق : أعطى "[٨] .

فقد نقل أبو حاتم عن أبى زيد أن بعض العرب يقول : تصدق ، أى : سأل ، ولكن أبا حاتم ذكر أن الجيد تصدق : بمعنى : أعطى .

---

(١) ينظر : سنن النسائى ٦ / ٢٨٨ كتاب التفسير .

(٢) إصلاح المنطق ٢٩٦.

(٣) سورة يوسف ٨٨ .

(٤) ينظر : الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٥) أدب الكاتب ٢١ .

(٦) فصيح ثعلب ٣٢٠ .

(٧) تصحيح الفصيح وشرحه ٥٠٩ .

(٨) الأضداد لأبى حاتم ١٣٥ ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد .

وجعله أيضا أبو بكر ابن الأنبارى من الأضداد حيث قال : " وقال بعض أهل اللغة : تصدق حرف من الأضداد ؛ يقال : قد تصدَّق الرجل : إذا أعطى ، وهو المعروف المشهور عند أكثر العرب ، وقد تصدق : إذا سأل؛ وهو القليل فى كلامهم ، قال بعض الشعراء [١]:

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم ألفيت أكثر من ترى يتصدق [٢].

ويلاحظ على ابن الأنبارى جعله المعنى المتضاد قليلاً فى كلام العرب ، وأثبته أبو الطيب[٣] وأثبته ابن هشام اللخمى محتجاً بحكاية أبى زيد الأنصارى له ، وابن الأنبارى ، وابن جنى [٤]، وكذلك أثبته ابن برى[٥] .

وقد اعترض ابن السيد على ابن قتيبة فى إنكاره لضدية لفظ (تصدق) فقال : " هذا الذى قاله ابن قتيبة [٦] هو المشهور عن الأصمعى [٧]، وغيره من اللغويين [٨]، وقد حكى أبو زيد الأنصارى ، وذكره قاسم بن أصبغ [٩] عنه ، أنه يقال : تصدق : إذا سأل . وحكى نحو ذلك أبو الفتح ابن جنى ، وأنشد :

---

(١) البيت من بحر الكامل لم يعرف قائله وهو بلا نسبة فى الاقتضاب ٢ م ١٥ ، واللسان (صدق) ١٠/١٩٦ .

(٢) ينظر : الأضداد لأبى ابن الأنبارى ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) ينظر : الأضداد فى كلام العرب ١ / ٤٣٧ .

(٤) ينظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمى ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ولم أقف على رأى ابن جنى فى كتبه المطبوعة .

(٥) ينظر : لسان العرب (صدق) ١٠ / ١٩٦ .

(٦) أدب الكاتب ٢١ .

(٧) ينظر : رأيه فى التهذيب (ق ص د) ٨ / ٢٧٧ .

(٨) هو الفراء ينظر : التهذيب (ق ص د) ٨ م ٢٧٧ .

(٩) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح البيانى ، إمام من أئمة العلم ، حافظ مكثر ، مصنف كان أصله من بيانه ، وسكن قرطبة وبها مات سنة أربعين وثلاثمائة ينظر : معجم الأدباء ٤ / ٥٨١ .

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم ألفيت أكثر من ترى يتصدق

وذكر ابن الأنبارى أيضا فى كتاب الأضداد [١]، أن المتصدق يكون المعطى ، ويكون السائل ، وحكى نحو ذلك صاحب كتاب العين [٢].

والاشتقاق أيضا يوجب أن يكون جائزاً ؛ لأن العرب تستعمل تفعَّلت فى الشيء ، للذى يؤخذ جزءاً بعد جزء . فيقولون : تحسيت المرق ، وتجرعت الماء . فيكون معنى تصدقت : التمست الصدقة شيئاً بعد شيء " [٣] .

فقد احتج ابن السيد بإثبات أبى زيد الأنصارى، وقاسم بن أصبغ، وابن جنى ، وابن الأنبارى ، والخليل لتضاد لفظ (تصدق) وثمة دليل آخر استند إليه ابن السيد فى تقرير ما يذهب إليه " حيث يستند ابن السيد إلى الدلالة الصرفية لإثبات صحة ما نسب إلى العامة من خطا " [٤].

فقد اعتمد ابن السيد على دلالة صيغة (تفعَّل) واستعمال العرب لها فى الشيء الذى يؤخذ جزءاً بعد جزء .

وعن معانى صيغة (تَفَعَّل) يقول ابن عصفور : " (تَفَعَّل) : تكون متعدية وغير متعدية . ولها ثمانية معان : منها الثالث : أخذ جزء بعد جزء نحو (تنقصته) و (تجرعته) ، و (تحسيته) أى : أخذت منه الشيء بعد الشيء " [٥] .

---

(١) الأضداد ١٧٩ .

(٢) العين (ق ص د) ٥ / ٥٧ .

(٣) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ١ / ١٥ ، ١٦ .

(٤) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوى حتى القرن العاشر الهجرى د . أحمد محمد قدور ١١١ .

(٥) الممتع فى التصريف لابن عصفور ١ / ١٨٣ ، ١٨٤ بتصرف .

فدلالة الصيغة الصرفية ترشح استعمال المعنيين المتضادين ، والسياق هو الفيصل فى تحديد المعنى المراد منها حينئذ .

يتبين مما سبق صحة ما استعمله العامة فى تضاد دلالة (تصدَّق) لورودها عن بعض العرب كما حكى أبو زيد الأنصارى ، ولإثبات كثير من العلماء لتضاد هذا اللفظ .

ولكن محمد العدنانى يأبى إلا استعمال (تصدَّق) بمعنى : أعطى ويرفض معنى سأل فيقول : " وأنا أرى أن نكتفى باستعمال الفعل (تصدق) بمعنى أعطى الصدقة ، ونهمل استعماله بمعنى : سأل الصدقة ؛ اجتناباً بالتشويش الأفكار . ودفعاً للبس والغموض " [١] .

والباحث لا يتفق مع العدنانى فيما ذهب إليه من إنكار استعمال (تصدق) بمعنى سأل اجتناباً لتشويش الأفكار ، ودفعاً للبس والغموض ؛ لأن ما تعلل به " يمكن رده بأن مقام الكلام وسياقه يزيل هذا الإبهام " [٢].

٢ - تغير مجال الاستعمال :

وذلك بأن ينتقل مجال استعمال الكلمة إلى معنى آخر [٣] ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

أجزت على الجريح : أجزت على اسمه :

قال القاسم بن ثابت : " وقال فى حديث عبد الله بن مسعود – رحمه الله – :

---

(١) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة . محمد العدنانى ٣٧٣ .

(٢) المعنى اللغوى دراسة نظرية وتطبيقية د . محمد حسن جبل ١٢٢ .

(٣) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ١١١ .

" أنه أجهز على أبى جهل بن هشام يوم بدر " [١] . تقول : أجهزت على الجريح إذا أسرعت قتله ، ومنه قيل : فرس جهيز ، إذا كان سريع الشد ، ولا يقال : أجزت على الجريح ، ولكنك تقول : قد أجزت على اسمه إذا ضربت عليه " [٢] .

يذكر القاسم أنه لا يقال : أجزت على الجريح ، ولكنه يقال : أجزت على اسمه ، إذا ضربت عليه . وقال ابن السكيت : " وقد أجزت على اسمه : إذا أسقطته وضربت عليه ، ولا تقل أجزت على الجريح " [٣].

فقد منع القاسم بن ثابت وابن السكيت أجزت على الجريح وكذا منعه ابن سيده [٤] وأجاز ذلك الزمخشرى فيما نقله عن الفراء حيث يقول : " الفراء [٥]: أجاز على الجريح وأجهز عليه بمعنى " [٦]. وقال الفيروز آبادى : " وأجزت على الجريح : أجهزت " فأجاز الفيروز آبادى (أجزت على الجريح) .

وجعل مرتضى الزبيدى (أجزت على الجريح) لغة فى أجهزت فقال : " وأجزت على الجريح لغة فى أجهزت ، وأنكره ابن سيده فقال : ولا يقال : أجاز عليه ، إنما يقال : أجاز على اسمه أى ضَرَب "[٧] .

---

(١) صحيح البخارى ٤ / ١٤٦٤ كتاب المغازى .

(٢) الدلائل فى غريب الحديث ٢ / ٩٠٩ ، ٩١٠ .

(٣) إصلاح المنطق ٣١٠ .

(٤) المحكم (هـ ج ز) ٤ / ١٥١ .

(٥) لم أقف على كلام الفراء فى معانيه .

(٦) الفائق (رحل) ٢ / ٥٠ .

(٧) تاج العروس (جوز) ١٥ / ٨٨ .

يتبين مما سبق جواز استعمال (أجزت على الجريح) ؛ لأنه يوافق لغة من لغات العرب ، وقد أثبته الفراء ، والفيروز آبادى ، والزبيدى ، ولا يلتفت إلى من أنكره .

الأزلم الجذع : الأسد :

قال القاسم بن ثابت : وفى هذا الحديث من غير هذا الإسناد أنه قال : " والله إن شئتم والله فرناها جذعة " [١] ، وقال غير أبى زيد : والدهر يسمى جَذَعاً ، لأنه جديد أبداً ، وأنشد [٢]:

يا بِشْر لو لم أكن منكم بمنـــزلة ألقى علىَّ يديه الأزلم الجَذَع

وكان بعضهم يقول :"(الأزلم الجذع) فى هذا البيت الأسد ، وهذا القول خطأ ، إنما هو الدهر ، يقول : لولا أنتم لأهلكنى الدهر "[٣] .

ينقد القاسم بن ثابت بعض العلماء فى تفسيره لـــ (الأزلم الجذع) بالأسد ، ويذكر أن هذا القول خطأ ، فالأزلم الجذع هو الدهر ، ويذكر أن معنى البيت لولا أنتم لأهلكنى الدهر . وكذا ذكر الخليل [٤] .

وكذا خطأ هذا التفسير ابن سيده [٥] وكذلك خطأه ابن برى فيما ينقله عنه ابن منظور حيث يقول : " قال ابن برى : قول من قال إن الأزلم الجذع : الأسد ليس بشيء . ويقال : لا أتيك الأزلم الجذع ، أى : لا أتيك أبداً ؛ لأن الدهر أبدا جديد كأنه فَتِىٌّ لم يُسِن "[٦] وكذا ذكر مرتضى الزبيدى [٧].

---

(١) تاريخ الطبرى ٢ / ٢٤٣ .

(٢) البيت من بحر البسيط للأخطل ينظر : شعر الأخطل ٣٦٥ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ١ / ٣٤٣ .

(٤) العين (ع ج ذ) ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٥) المحكم (ع ج ذ) ١ / ٣٠٩ .

(٦) لسان العرب (جذع) ٨ / ٤٥ .

(٧) تاج العروس (جذع) ٢٠ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

يتبين مما سبق خطأ من أطلق الأزلم الجذع على الأسد ؛ لإجماع جمهور العلماء على تخطئة هذا الإطلاق .

أشليت الكلب : آسدت الكلب :

قال القاسم بن ثابت : " يقال : آسَدْت الكلب ، و أوسدته : إذا أغريته بالصيد ، ولا يقال : أشليته إنما يقال : أشليت إذا دعوته إليك ، وكذلك أشليت الناقة والعنـــز : إذا دعوتهما لتحلبهما ، قال الراعى[١] :

وإن بركت منها عَجَا ساءُ جِلّة بِمَحْنِيَةٍ أشْلَى العِفاسَ وبَرْوَعا

وقال الآخر [٢]:

أشليتُ عترى ومسحتُ قَعْبِى ثم تهَيَّأت لشُرب قأب [٣] .

يذكر القاسم بن ثابت أنه يقال : آسدت الكلب إذا أغريته بالصيد ولا يقال : أشليته ، لأنه يقال : أشليت : إذا دعوته إليك ، فالإشلاء للدعاء ، وكذلك يقال : أشليت الناقة والعتر إذا دعوتهما لتحلبهما . فقد منع القاسم بن ثابت أشليت الكلب بمعنى أغريته بالصيد ؛ لأن الإشلاء يكون للدعاء . وكذلك منع استعمال أشليت الكلب بمعنى أغريته ابن السكيت ، وابن قتيبة ، وثعلب ، وابن دريد ، وابن الجبَّان ، وابن الجوزى ، وابن هشام اللخمى [٤].

وأجاز المطرزى استعمال أشليت الكلب بمعنى أغريته حيث يقول : " أشليت الكلب للصيد : دعوته إشلاء ، أما أشليته بالصيد وعلى الصيد بمعنى أغريته فقد أنكره

---

(١) هو الراعى النميرى ، والبيت من بحر الطويل فى ديوانه ٧٠ وبلا نسبة فى العين (ع ج س) ١ / ٢١٣ .

(٢) الرجز لأبى نخيلة ينظر : اللسان (قأب) ١ / ٦٥٧ وتاج العروس (قأب) ٣ / ٥٠٦ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ٣ / ١٠٩٢ .

(٤) ينظر : إصلاح المنطق ١٦٠ ، وأدب الكاتب ٣٤ ، وفصيح ثعلب ٣٢٠ ، والجمهرة (د س و) ٦٥٠/٢ ، ، وشرح فصيح ثعلب لابن الجبان ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، وتقويم اللسان ٦١ ، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمى ٢٨٧ .

ثعلب وأجازه غيره وعليه ما فى الإيضاح : مسلم أرسل كلبه فزجره مجوسى وأشلاه على الصيد " [١] .

وجعل الفيومى أشليت مثل أغريت حيث يقول فيما يحكيه عن ابن الأعرابى : " وأشليت الكلب وغيره إشلاء : دعوته ، وأشليته على الصيد مثل أغريته وزناً ومعنى قاله ابن الأعرابى وجماعة " [٢].

ويجيز ابن برى استعمال (أشليت الكلب) بمعنى أغريته معتمداً على عدة أدلة حيث ينقل ابن منظور رأيه وننقله بطوله لمتابعة ابن منظور ، وتأييده لما ذهب إليه ابن برى ، ثم إضافته أدلة أخرى إلى أدلة ابن برى يقول ابن منظور : " قال ابن برى : المشهور فى أشليت الكلب أنه دعوته . وقال ابن درستويه[٣] : من قال : أشليت الكلب على الصيد ، فإنما معناه : دعوته فأرسلته على الصيد ، لكن حذف (فأرسلته) تخفيفاً واختصاراً ، وليس حذف مثل هذا الاختصار بخطأ ، ونفس أشليت إنما هو أفعلت من الشلو فهو يقتضى الدعاء إلى الشلو ضرورة ، والشلو من الحيوان جلده وجسده، وأشلاؤه أعضاؤه وأنكر أوسدت . وقال : إنما هو من الوسادة قال ابن برى : انقضى كلام ابن درستويه وقد ثبت صحة أشليت الكلب بمعنى أغريته ، من أن إشلاء الكلب إنما هو مأخوذ من الشلو ، وأن المراد به التسليط على أشلاء الصيد وهى أعضاؤه "[٤] .

وسأقف قليلاً عند هذه الفقرة ؛ لأنه يلاحظ على ابن درستويه استناده إلى الاشتقاق فى تقرير ما يذهب إليه من أن معنى أشليت الكلب أى : أغريته ، حيث

---

(١) المغرب فى ترتيب المعرب (شلى) ١ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٢) المصباح المنير (شلو) ١ / ٣٢٢ .

(٣) تصحيح الفصيح وشرحه ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٤) اللسان (شلا) ١٤ / ٤٤٣ .

يذكر أن أشليت مأخوذ من الشلو الذى هو جلد الحيوان وجسده ، ويتابعه ابن برى فى ذلك فيذكر حينئذ أن المراد من الإشلاء هو التسليط على أشلاء الصيد وهى أعضاؤه .

والمعنى العام المحورى للتركيب (شلو) يؤيدهما فى ذلك حيث يقول ابن فارس : " الشين واللام والحرف المعتل أصل واحد يدل على عضو من الأعضاء . وقد يقال : الجسد نفسه . فيقول أهل اللغة : إن الشلو العضو ... فأما إشلاء الكلب فيقولون : إشلاؤه دعاؤه ، وحجته قول القائل :

أشْلَيتُ عَنْزِى ومسحتُ قَعْبِى

وهذا قياس صحيح كأنك لما دعوته أشليته كما يشتلى من القدر ، أى : يرفع وناس يقولون : أشليته بالصيد : أغريته ويحتجون بقول زياد الأعجم :

أتينا أبا عمروٍ فأَشْلَى كَلَابَهُ علينا فَكِدْنَا بين بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

وحدثنا على بن إبراهيم القطان [١] عن ثعلب [٢] عن ابن الأعرابى . قال : يقال : أشليته إذا أغريته "[٣] .

فالدلالة المحورية للتركيب (شلو) تؤيد ما ذهب إليه ابن درستويه وابن برى ، كما ذكر ابن فارس ، ويتبين من ذلك أن النظر فى اشتقاق الكلمة يعين على صحة أو

---

(١) هو أبو الحسن على بن إبراهيم بن سلمة القطان القزوينى ، من كبار حفاظ الحديث من أهل قزوين ، جمع وصنف وتفنن فى العلوم وتوفى سنة ٣٤٥ هـ ينظر : الأعلام ٤ / ٢٥٠ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٤٠٥ .

(٢) مارواه على بن إبراهيم القطان عن ثعلب فيه نظر ؛ لأن الذى فى الفصيح٣٢٠ " وتقول أشليت الكلب وغيره : إذا دعوته إليك ، وقول الناس : أشليته عن الصيد خطأ " . إما أن القطان قد وَهم فى ذلك ، وإما أنه قول آخر لثعلب .

(٣) مقاييس اللغة (شلو) ٣ / ٢٠٩ ، ٢١٠ بتصرف .

صواب معنى الكلمة ، ويقول د . محمد حسن جبل : " الرجوع إلى الاشتقاق يحسم الخلاف فى معنى الكلمة .. و (الاشتقاق) وسيلة إلى معرفة تركيبها الذى يناسب معناها معناه .. (والاشتقاق) يعين على التحقق من صحة اللفظ المروى " [١] .

وأعود إلى كلام ابن برى وابن منظور حيث " قال : ورأيت بخط الوزير ابن المغربى [٢] فى بعض تصانيفه يذكر أنه قد أجاز الكسائى أشليت الكلب على الصيد بمعنى أغريته . قال : لأنه يدعى ثم يوسد فوضع موضعه . قال : وهذا القول الذى حكاه عن الكسائى هو المعنى الذى أشار إليه ابن درستويه فى تصحيح كون الأشلاء بمعنى الإغراء . وقال الشافعى [٣] : إذا أشليت كلبك على الصيد . فغلِّط ولم يغلط[٤] .

---

(١) ينظر : علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً د . محمد حسن جبل ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ بتصرف .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن على بن الحسين المغربى ، وزير من الدهاة العلماء الأدباء ، ولد بمصر ، وتوفى سنة ٤١٨ هـ ، له كتب منها مختصر إصلاح المنطق ، وأدب الخواص ينظر الأعلام ٢/ ٢٤٥ .

(٣) الأم للإمام الشافعى ٢ / ٢٢٦ .

(٤) قال النووى : " اعترض أبو بكر بن داود الظاهرى على قول الشافعى : إذا أشلاه استشلى . فقال : يقال : أشلاه : إذا دعاه . وأغراه : إذا أرسله لهذا قال الشاعر :

أشليت عيرى ومسحت قعبى .

وأجاب أصحابنا عن هذا الاعتراض بأجوبة : أحدها : أن الشافعى من أهل اللغة ومن فصحاء العرب الذين يحتج بلغتهم كالفرزدق وغيره ؛ لأنه عربى النسب والدار والعصر . قال الأصمعى : قرأت ديوان الهذليين على فتى من قريش يقال له : محمد بن إدريس الشافعى . قالوا : فيكون أشلى من الأضداد يطلق على الاستدعاء ، وعلى الإغراء ، ومما يؤيد هذا الجواب ويوضحه أكمل إيضاح أن أبا الحسين أحمد بن فارس المجمع على = = توثيقه وأمانته فى اللغة قال فى كتاب المجمل (٢ / ٥١٠) يقال : أشليت الكلب : إذا دعوته ، وأشليته : أغريته . قال : قال الأعجم :

أتينا أبا عمرو فأشلى كلابه علينا فكدنا بين بيتيه نؤكل

قال : وقد جاء ذلك فى أشعار الفصحاء منه بيت زياد الذى أنشده الجوهرى[١] .

ومنه ما أنشده أبو هلال العسكرى[٢] :

ألا أيها المشْلِى علىَّ كَلَابَه ولى غير أن لم أُشْلِهنَّ كلابُ

ومثله ما أنشده حبيب ابن أوس[٣] فى باب الملح من الحماسة[٤] :

وإنا لنجفو الضيف من غير عُسْرةٍ مخافة أن يَضْرَى بنا فيعود

ونُشْلِى عليه الكلبَ عند مَحَلِّه ونبدى له الحرمان ثم نزيدُ

ومثله الفرزدق [٥] يهجو جريراً :

وتُشْلِى كلابك والأذْنَابُ شائلةٌ على قُرُومٍ عظامِ الهامِ والقَصَرِ

فقوله : (على قُروم) [٦] يشهد بأن الإشلاء بمعنى الإغراء ؛ لأن (على) إنما يكون مع أغريت وأشليت إذا كانت بمعناها ، وإذا قلت أشليت بمعنى دعوت لم تحتج إلى ذكر (على) " [٧] .

الجواب الثانى : أن الإشلاء وإن كان هو الاستدعاء فاستعماله هنا صحيح ، وكأنه يستدعيه ليرسله ، فعبر بالإشلاء عن الإرسال ؛ لأنه يؤول إليه وهو من باب تسمية الشيء بما يصير إليه ومنه : " إنى أرانى أعصر خمراً " (يوسف ٣٦) ، والثالث : جواب الأزهرى (الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى ٣٩٩) أن معنى أشلى دعا ، أى : أجاب كأنه يدعوه للصيد فيجيبه ويقصد الصيد . والله سبحانه أعلم " . ينظر : المجموع ٩ / ٩٣ .

(١) الصحاح (شلا) ٦ / ٢٣٩٥ .

(٢) البيت من بحر الطويل لم أقف عليه فى كتب العسكرى وهو فى الأغانى ١٨ / ٢٥٩ للشاعر أشجع السلمى .

(٣) هو أبو تمام الشاعر .

(٤) البيتان من بحر الطويل وهما فى ديوان الحماسة ٢ / ٤٠٦ ولم يعرف قائلهما .

(٥) البيت من بحر البسيط فى ديوانه ص ٢٦٢ .

(٦) القروم جمع قرم وهو فحل الإبل ينظر : اللسان (قرم) ١٢٠ / ٤٧٣ .

(٧) لسان العرب (شلا) ١٤ / ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

يتبين مما سبق جواز استعمال (أشليت الكلب بمعنى أغريته) ، وذلك لقوة ما استند إليه ابن درستويه ، وابن برى من أدلة تؤكد ذلك ، وتأييد ابن منظور لهذه الأدلة ، وإضافته أدلة أخرى . من قول الشافعى ، وأشعار الفصحاء ، وعلى هذا فلا حجة لمن أنكر استعمال (أشليت الكلب) بمعنى أغريته فقد قال الجو اليقى : " وأما الإشلاء فقد جاء فى معنى الإغراء وهو قليل " [١].

وبعد فالإشلاء يستعمل بمعنى الإغراء لوروده فى كلام العرب . وكان على المنكرين قبل تخطئته استقراء كلام العرب قبل أن يتسرعوا فى إصدار حكمهم ، وليس أدل على صحة هذا الاستعمال إلا الدلالة الاشتقاقية التى تؤيد هذا الاستعمال ولا تمنعه .

الملة : الخبزة :

قال القاسم بن ثابت : فى حديث أبى برزة – رحمه الله – : " كنا نتحدث فى الجاهلية أنه من أكل الخبز سمن ، قال : فغزونا غزاة لنا ، فلقينا المشركين ، فأجهضناهم عن ملة لهم ... " [٢] ، قال : والملَّة عند العامة هى : الخبزة وهذا خطأ ، إنما يقال : خبز ملة ، والملة : النار التى يخبز فيها "[٣] .

يصوب القاسم بن ثابت ما تقع فيه العامة من إطلاق (الملة) على (الخبزة) ، والصواب أن يقال : خبز ملة ؛ لأن الملة : النار التى يخبز فيها .

---

(١) شرح أدب الكاتب ١١١ .

(٢) أخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد ١١ / ٢٤٥ ، وابن أبى شيبة فى مصنفه ٥ / ١٢٧ .

(٣) الدلائل فى غريب الحديث ٣ / ١٠٢١ .

وأشار إلى خطأ العامة فى لفظ (الملة) ابن السكيت ، وابن قتيبة ، والحربى ، وثعلب ، والأزهرى ، والخطابى ، وابن الجوزى[١] وغيرهم .

وجعلها أبو عبيد من كلام أهل الشام والثغور وذكر أنها مبتذلة عندهم حيث يقول : " الخبزة وهى التى تسميها الناس الملة ، وإنما الملة اسم الحفرة نفسها ، فأما التى يمل فيها فهى الطلمة والخبزة والمليل ، وأكثر من يتكلم بهذه الكلمة أهل الشام والثغور ، وهى مبتذلة عندهم " [٢].

وأجاز ابن درستويه إطلاق الملة على الخبز على طريق الاتساع حيث يقول : " والعامة تقول : أكلنا ملَّة وثعلب[٣] قد أنكر ذلك ، وله فى العربية مخرج صحيح ؛ لأنه يجوز تسمية المُمَل بالمَلَّة على الاتساع . ويجوز أن يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه ، فيقال : أكلنا مَلّة ، أى خبز ملة ، كما قال الله تعالى[٤] : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ "[٥] .

فابن درستويه يحمل ذلك على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وكذا ذهب الجواليقى حيث يقول : " وقول ابن قتيبة (ولا يقال : أطعمنا ملة) .

---

(١) ينظر : إصلاح المنطق ٢٨٤ ، وأدب الكاتب ٣٢ ، ٣٣ وغريب الحديث للحربى ١ / ٣٣٦ ، وفصيح ثعلب ٣١٨ ، وتهذيب اللغة (ل م) ١٥ / ٢٥٣ ، وغريب الحديث للخطابى ٢ / ٧ ، وتقويم اللسان ١٦٥ .

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد ٣ / ٩٠ ، ٩١ .

(٣) فصيح ثعلب ٣١٨ .

(٤) سورة يوسف ٨٢ .

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ٤٨٩ .

يريد به أجود الوجهين ، فإنه يجوز أن يقال : أطعمنا ملة . يراد خبز ملة ، فيحذف المضاف إليه مقامه ومثله فى القرآن والكلام كثير [١].

ويلاحظ على الجواليقى إجازة الوجهين ، وذكره أن أبا قتيبة يريد أجود الوجهين . ويضيف ابن السيد توجيهاً آخر غير حذف المضاف ألا وهو المجاز المرسل حيث يسمى الشيء باسم سببه فيقول : " وليس يمتنع عندى أن تسمى الخبزة ملة ؛ لأنها تطبخ فى الملة ، كما يسمى الشيء باسم الشيء ، إذا كان منه سبب ، ويجوز أيضا أن يراد بقولهم : أطعمنا ملة . أطعمنا خبز ملة . ثم يحذف المضاف ، ويقام المضاف إليه مقامه . فإذا كان هذا ممكناً – ووجدت له نظائر – لم يجب أن يجعل غلطاً " [٢].

ويعقب ابن السيد ها هنا بقوله فإذا كان ممكنا ووجدت له نظائر لم يجعل غلطاً ، فما استعمله له نظائر فى القرآن وفى الكلام ، فلا يعده غلطاً ابن السيد .

ونقل ابن هشام اللخمى [٣] كلام ابن السيد .

وبعد فإذا أغلب المصادر قد منعت إطلاق العامة الملة على الخبز ، وأجاز ذلك ابن درستويه ، والجواليقى ، وابن السيد ، وابن هشام اللخمى ، ووجهوا ذلك على حذف المضاف ، أو على باب المجاز المرسل من باب تسمية الشيء باسم سببه ، وذلك على نسق كلام العرب فى ذلك .

---

(١) شرح أدب الكاتب للجواليقى ١٠٩ .

(٢) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ٢ / ٢٧ .

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمى ٢٦٥ .

الخاتمة

- للنقد اللغوى أهمية كبرى فى حفظ اللغة العربية وحمايتها من الانحراف اللغوى .
- تباين آراء النقاد اللغويين واضطرابها فى التخطئة والتصويب ؛ لاختلاف مقاييسهم ومعاييرهم فى النقد اللغوى .
- لجأ أغلب النقاد اللغويين إلى اتباع من سبقهم فى الحكم بالتخطئة والتصويب ، ولم يضيفوا شيئًا ذا بال ، مما أدى إلى تشابه مادة هذه الكتب ، وقد جنحوا إلى التقليد والاتباع لا إلى التجديد والابتداع ، دون تتبع واستقراء لكلام العرب ، وقل منهم من رصد الانحراف اللغوى فى عصره .
- ينبغى أن يقوم النقد اللغوى على معيار التغليب حيث يعول فى الحكم بالتخطئة والتصويب على قول الجمهور ، وليس يمتنع الأخذ بسواه إذا اشتهر وشاع ، وجاء على نسق كلام العرب ، أو كان يمثل لهجة من لهجات العرب ، أو له نظائر فى كلام العرب ، وينبغى استقراء وتتبع كلام العرب فى ذلك .
- ينقل القاسم بن ثابت نصوصًا فى النقد اللغوى عن أعلام مغمورة مثل الهجرى ، وأبى العلاء الوكيعى ، ومحمد بن عبد الله الغازى ، وقد نقل أيضًا نصوصًا لأعلام مشهورة قد انفرد بها القاسم بن ثابت .
- تميل العامة إلى التخفيف والاقتصاد فى الجهد العضلى ، إما بحذف الهمزة ، وإما بالانسجام الصوتى المتمثل فى المماثلة والمخالفة الصوتيتين .
- تشدد كل من ابن السكيت ، وأبى حاتم السجستانى ، والأصمعى ، وأبى عبيدة ، والقاسم بن ثابت ، وتعجلهم فى إصدار أحكامهم بالتخطئة والتصويب ، والتلحين ، وأثبت الواقع صواب ما قد لحنوه ، وقد تبين أن ما خطأوه قد يمثل لهجة من لهجات العرب ، أو أن له فى العربية مساغ ، أو وجد له نظائر تحمل عليه .

- خلو ألفاظ الحديث الشريف من اللحن ، حيث إن الألفاظ التى صوبها القاسم ابن ثابت وغيره ، لم ترد فى الحديث ملحونة ، وإنما رصد لحن العامة فى روايتها ، أما ما ورد من لحن فى ألفاظ الحديث ، فقد ثبت أنه من تغيير النقلة ، وقد خلت منه كتب الحديث ، ولا يضر تلحين المتشددين لبعض الألفاظ ورفضها ؛ لورودها فى كتب الحديث الصحيحة ، وتواتر سندها ، وموافقتها للهجات العرب ، وهذا يدل على قصور أحكام المتشددين واضطرابها ، مما يؤكد حجية السنة النبوية .
- أثبت البحث صحة أغلب الألفاظ التى لحنها القاسم بن ثابت وغيره من العلماء المتشددين ، ولم يتخلف عن الصحة منها إلا القليل ، وأيد البحث هؤلاء العلماء فى تخطئتهم لهذه الألفاظ القليلة وتلحينها ، وجعلها من لغة العامة .
- اضطراب ابن قتيبة وإيراده للخطأ والصواب معًا فى كتابه " أدب الكاتب " .
- لجوء المتشددين إلى التأويل ، وتكلف التخريج ، والجنوح إلى التعليلات المنطقية الفلسفية فى أحكامهم ، وقد أثبت الواقع ضعف تعليلاتهم وتكلفها .
- لم يكن القاسم بن ثابت مجرد ناقل فى نقده اللغوى ، فقد انفرد بنقده لعدة ألفاظ وتلحينها ، ورصد لحن العامة فيها لم أجد من أشار إلى تلحينها فيمن سبقه من العلماء .

المصادر والمراجع

- أثر الحديث النبوى فى التصويب اللغوى - د / عبد الهادى أحمد محمد السلمون - ط ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد - ط مكتبة السعادة - مصر - الطبعة الرابعة ١٩٩٣ م .
- أساس البلاغة للزمخشرى - طبعة دار الفكر ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت - تحقيق / أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - ط دار المعارف - ط رابعة ١٩٧٩ م .
- أصوات اللغة العربية - د / عبد الغفار هلال - طبعة مكتبة وهبة - ط ثانية ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- الأضداد لابن الأنبارى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط المكتبة العصرية - بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- الأضداد لأبى حاتم السجستانى (ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد) تحقيق / أوغست هفنر - ط المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٣ م .
- الأضداد لقطرب - تحقيق د / حنا حداد - ط دار العلوم - الرياض - ط أولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- الأضداد فى كلام العرب - لأبى الطيب اللغوى - تحقيق د / عزة حسن - مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
- الأعلام لخير الدين الزركلى - ط دار العلم للملايين - بيروت - ط سابعة ١٩٨٦ م .

- الأفعال لابن القطاع - طبعة عالم الكتب - بيروت - ط أولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسى - تحقيق / مصطفى السقا ، و د / حامد عبد المجيد - ط دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٩٦ م .

- الأمالى لأبى على القالى - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- البحر المحيط - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

- البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق وشرح / عبد السلام هارون - ط مكتبة الخانجى - مصر - طبعة سابعة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط المكتبة العصرية - بيروت - د . ت .

- تاج العروس من جواهر القاموس - لمحمد مرتضى الزبيدى - تحقيق / عبد الستار أحمد فراج وآخرين - مطبعة حكومة الكويت .

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى - تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - ط دار العلم للملايين - بيروت - ط ثالثة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضى - ط الدار المصرية للتأليف والترجمة . د . ت .

- تاريخ مدينة دمشق ، لابن عساكر - تحقيق / محب الدين العمرى - ط دار الفكر - بيروت ١٩٩٥ م .

- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى - تحقيق د / عبد العزيز مطر - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م .
- تحرير ألفاظ التنبيه للنووى - تحقيق / عبد الغنى الدكر - ط دار القلم - دمشق - ط أولى ١٤٠٨ هـ .
- تذكرة الحفاظ ، للذهبى - طبعة دار الكتب العلمية - ط أولى . د . ت .
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى - تحقيق / السيد الشرقاوى - طبعة مطبعة الخانجى - القاهرة - ط أولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- تصحيح الفصيح وشرحه - لابن درستويه - تحقيق / محمد بدوى المختون - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- تفسير البغوى - تحقيق / خالد عبد الرحمن العك - طبعة دار المعرفة - بيروت - د . ت .
- تفسير السمرقندى - تحقيق د / محمود مطرجى - ط دار الفكر - بيروت - د . ت .
- تفسير الطبرى - طبعة دار الفكر - بيروت ١٤٠٥ هـ .
- تفسير القرطبى - طبعة دار الشعب - القاهرة - د . ت .
- تهذيب الأسماء واللغات للنووى - تحقيق / مكتب البحوث والدراسات - ط دار الفكر - بيروت - ط أولى ١٩٩٦ م .
- التهذيب بمحكم الترتيب ، لابن شهيد الأندلسى - تحقيق د / حاتم صالح الضامن - ط دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط أولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .
- تهذيب اللغة للأزهرى - تحقيق / محمد عوض مرعب - ط دار إحياء التراث العربى - بيروت - ط أولى ٢٠٠١ م .

- جمهرة اللغة ، لابن دريد - تحقيق / رمزى منير بعلبكى - ط دار العلم للملايين - بيروت - ط أولى ١٩٨٧ م .
- الجيم ، لأبى عمرو الشيبانى - الجزء الثانى - تحقيق / عبد العليم الطحاوى - ط مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٥ هـ / ١٩٨٦ م .
- حاشية السندى على سنن النسائى - تحقيق د / عبد الفتاح أبو غدة - ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - ط ثانية ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق د / عبد العال سالم مكرم - ط دار الشروق ببيروت - ط رابعة ١٤٠١ هـ .
- الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية - د / محمد ضارى حمادى - ط اللجنة الوطنية بالعراق - ط أولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- الحركات العربية فى ضوء علم اللغة الحديث - د / الموافى الرفاعى البيلى - مطبعة التركى بطنطا - ط أولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- حركة التصحيح اللغوى فى العصر الحديث - د / محمد ضارى حمادى - ط دار الرشيد للنشر - العراق ١٩٨٠ م .
- خزانة الأدب للبغدادى - تحقيق / محمد نبيل طريفى ، وإميل بديع يعقوب - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٩٩٨ م .
- الخصائص لابن جنى - تحقيق / محمد على النجار - ط عالم الكتب - د . ت .
- دراسات صوتية فى روايات غريب الحديث والأثر - د / أبو السعود أحمد الفخرانى - ط أولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار نهضة مصر ١٩٧٥ م .

- الدلائل فى غريب الحديث ، لأبى القاسم بن ثابت السرقسطى - تحقيق د / محمد بن عبد الله القناص - ط مكتبة العبيكان - السعودية - ط أولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس - تحقيق د / محمد أحمد قاسم - ط المكتب الإسلامى - بيروت ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- ديوان الحماسة لأبى تمام - تأليف / التبريزى - ط دار القلم - بيروت . د . ت .
- ديوان الراعى النميرى - تحقيق / راينهرت فايبرت - منشورات المعهد الألمانى - بيروت ١٩٨٠ م .
- الروض الأنف للسهيلى - ط مكتبة ابن تيمية ١٤١٠ هـ .
- زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزى - طبعة المكتب الإسلامى - بيروت - ط ثالثة ١٤٠٤ هـ .
- الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى للأزهرى - تحقيق د / محمد جبر الألفى - ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ١٣٩٩ هـ .
- الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر بن الأنبارى - تحقيق د / حاتم صالح الضامن - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى ١٩٩٢ م .
- السنن الكبرى للنسائى - تحقيق د / عبد الغفار البندارى ، وسيد كسروى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة أولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- سير أعلام النبلاء ، للذهبى - تحقيق / شعيب الأرناؤوط ، ومحمد العرقسوسى - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ط تاسعة ١٤١٣ هـ .
- شرح أدب الكاتب للجواليقى - طبعة دار الكتاب العربى - بيروت . د . ت .

- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوى المختون - ط هجر - ط أولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

- شرح درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى - تأليف / شهاب الخفاجى - مطبعة الجوائب - قسطنطينة - ط أولى ١٢٩٩ هـ .

- شرح شافية ابن الحاجب للرضى الإستراباذى - تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين - ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢ م .

- شرح فصيح ثعلب للجبَّان - تحقيق / عبد الجبار جعفر القزاز - طبعة المكتبة العلمية - لاهور - ط أولى ١٤٠٦ هـ .

- شرح الفصيح لابن هشام اللخمى - تحقيق د / مهدى عبيد جاسم - ط وزارة الثقافة والإعلام - بغداد - ط أولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

- شرح المفصل لابن يعيش - ط مكتبة المتنبى - القاهرة - د . ت .

- صحيح البخارى - تحقيق د / مصطفى ديب البغا - ط دار ابن كثير - بيروت - ط ثالثة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

- صحيح مسلم - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى - ط دار إحياء التراث العربى - بيروت - د . ت .

- صحيح مسلم بشرح النووى - طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت - ط ثانية ١٣٩٢ هـ .

- طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار المعارف - ط ثانية - د . ت .

- طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية للنسفى - تحقيق / خالد عبد الرحمن العك - ط دار النفائس - عمان ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .

- علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًّا - د / محمد حسن حسن جبل - طبعة مكتبة الآداب - ط أولى ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ، لابن الصلاح - تحقيق / نور الدين عتر - ط دار الفكر المعاصر - بيروت ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

- عمدة القارى شرح صحيح البخارى للعينى - طبعة دار إحياء التراث العربى - بيروت - د . ت .

- العين للخليل بن أحمد - تحقيق د / مهدى المخزومى ، و د / إبراهيم السامرائى - ط دار ومكتبة الهلال - د . ت .

- غريب الحديث للحربى - تحقيق د / سليمان إبراهيم محمد العايد - ط جامعة أم القرى - السعودية - ط أولى ١٤٠٥ هـ .

- غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق د / عبد المعيد خان - ط دار الكتاب العربى - بيروت - ط أولى ١٣٩٦ هـ .

- الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق د / محمد المختار العبيدى - ط المجمع التونسى ، و دار ابن سحنون - تونس - ط ثانية ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

- غلط الضعفاء من الفقهاء ، لابن برى (ضمن أربعة كتب فى التصحيح اللغوى) - تحقيق د/حاتم صالح الضامن - ط عالم الكتب - بيروت - ط أولى١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .

- الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى - تحقيق / على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار المعرفة - ط ثانية - د . ت .

- فتح البارى شرح صحيح البخارى ، لابن حجر - تحقيق / محب الدين الخطيب - ط دار المعرفة - بيروت - د . ت .
- فصيح ثعلب - تحقيق ودراسة د / عاطف مدكور - ط دار المعارف ١٩٨٤ م .
- فقه اللغة وخصائص العربية - د / محمد المبارك - ط دار الفكر - طبعة ثانية ١٩٦٤ م .
- القاموس المحيط للفيروزآبادى - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - د . ت .
- قضايا لغوية فى المصباح المنير للفيومى - د / عبد المنعم عبد الله حسن - ط أولى - د . ط ، د . ت .
- الكتاب لسيبويه - تحقيق / عبد السلام محمد هارون - ط دار الجيل - ط أولى . د . ت .
- الكليات معجم فى الاصطلاحات والفروق اللغوية للكفوى - تحقيق / عدنان درويش ، ومحمد المصرى - ط مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- كنـــز العمال فى سنن الأقوال والأفعال للهندى - تحقيق / محمود عمر الدمياطى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- لحن العامة لأبى حاتم السجستانى - حققه وجمعه ودرسه د / الغزالى محمد حامد - بحث منشور فى حولية كلية اللغة العربية بجرجا - العدد الحادى عشر ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - د / عبد العزيز مطر - ط الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

- لحن العامة والتطور اللغوى - د / رمضان عبد التواب - ط مكتبة زهراء الشرق - ط ثانية ٢٠٠٠ م .

- اللحن فى اللغة : مظاهره وعلله - د / عبد الفتاح سليم - ط دار المعارف - مصر ١٩٨٩ م .

- لسان العرب ، لابن منظور - ط دار صادر - ط أولى - د . ت .

- اللغة والمجتمع - د / على عبد الواحد وافى - ط دار نهضة مصر ١٩٧١ م .

- اللهجات العربية نشأة وتطورًا - د / عبد الغفار هلال - ط ثانية ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

- مجالس ثعلب - شرح وتحقيق / عبد السلام هارون - ط دار المعارف - ثالثة ١٩٨٠ م .

- مجمل اللغة لابن فارس - تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان - ط مؤسسة الرسالة - ط ثانية ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- المجموع (شرح المهذب) للنووى - ط دار الفكر - بيروت ١٩٩٧ م .

- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء - للراغب الأصفهانى - تحقيق / عمر الطباع - طبعة دار القلم - بيروت ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده - تحقيق د / عبد الحميد هنداوى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ٢٠٠٠ م .

- المخصص لابن سيده - ط دار الكتاب الإسلامى - القاهرة .

- المدخل على تقويم اللسان وتعليم البيان - لابن هشام اللخمى - دراسة وتحقيق / مأمون بن محيى الدين الجنان - ط دار الكتب العلمية - ط أولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، لعلى القارى - تحقيق / جمال عيتانى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م .
- مسالك القول فى النقد اللغوى - صلاح الدين الزعبلاوى - ط الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق - ط أولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- مسند أحمد بن حنبل - تحقيق / شعيب الأرناؤوط وآخرين - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- مسند الربيع - تحقيق / محمد إدريس ، وعاشور بن يوسف - ط مؤسسة الاستقامة - سلطنة عمان - ط أولى ١٤١٥ هـ .
- مسند الروياني - تحقيق / أيمن على أبو يمانى - ط مؤسسة قرطبة - القاهرة - ط أولى ١٤١٦ هـ .
- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوى حتى القرن العاشر الهجرى - د / أحمد محمد قدور - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٩٦ م .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضى عياض - ط دار التراث - مصر - د . ت .
- معانى القرآن للفراء - تحقيق / محمد على النجار - ط الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - د . ت .
- معجم الأدباء لياقوت الحموى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- معجم الأصمعى - صنعة د / هادى حسن حمودى - ط عالم الكتب - ط أولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة - محمد العدنانى - ط مكتبة لبنان - ط أولى ١٩٨٤ م .

- معجم البلدان لياقوت الحموى - طبعة دار الفكر ببيروت - د . ت .

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

- المعنى اللغوى : دراسة نظرية وتطبيقية - د / محمد حسن حسن جبل - ط التركى - طنطا ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

- المعيار فى التخطئة والتصويب - دراسة تطبيقية - د / عبد الفتاح سليم - ط دار المعارف - ط أولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى - تحقيق د / مازن المبارك ومحمد على حمد الله - ط دار الفكر - بيروت - ط سادسة ١٩٨٥ م .

- مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق / عبد السلام هارون - ط دار الفكر - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- الممتع فى التصريف لابن عصفور - تحقيق د / فخر الدين قباوة - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط رابعة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- النقد اللغوى بين التحرر والجمود - د / نعمة رحيم العزاوى - منشورات دائرة الشئون الثقافية والنشر - بغداد ١٩٨٤ م .

- النهاية فى غريب الحديث والأثر - تحقيق / طاهر أحمد الزاوى ، ومحمود محمد الطناحى - ط المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق د / عبد الحميد هنداوى - ط المكتبة التوفيقية - مصر - د . ت .